

(5)

المشهد الاجتماعي

بقلم: د. ماري توتري¹

شهد عام 2006 أحداث سياسية كثيرة أثرت على المشهد الاجتماعي في إسرائيل , أهمها أنتخاب حكومة جديدة في شهر آذار وشن حرب على لبنان في شهر تموز. تشكلت الحكومة الجديدة من حزب كديما, حزب العمل, حزب المتقاعدين وحزب شاس (لاحقا أنضم حزب "إسرائيل بيتنا"). تمحورت حملة أنتخابات بعض الأحزاب حول مواضيع اقتصادية واجتماعية منافسة للمرة الأولى البرنامج السياسي والأمني. فمثلا تعهد حزب العمل في حملته الانتخابية على رفع مستوى العامل وتحسين خدمات الرفاه الاجتماعي لجميع المواطنين, ورفع حزب المتقاعدين راية تأمين حياة كريمة للمسنين وتعهد حزب شاس على حماية الفئات المستضعفة في المجتمع الإسرائيلي , في حين أستمر حزب كاديما في تسويق برنامجه السياسي "الأنسحاب احادي الجانب " وأستمر حزب الليكود في التلويح بلأخطار الأمنية التي يتواجه إسرائيل.

كان متوقعا أن تضع الحكومة الجديدة موضوع الرفاه الاجتماعي ومواضيع اجتماعية أخرى على درجة عالية من الأهمية, ولكن وعلى الرغم من تعهدات الأحزاب المشاركة في الحكومة الجديدة لحماية الفئات المستضعفة وردم الهوة الاقتصادية بين فئات المجتمع , وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الذي شهده الأقتصاد الإسرائيلي في السنوات الثلاث الماضية, شهد المشهد الاجتماعي تراجعاً ملحوظاً حيث تضررت الفئات المستضعفة في المجتمع الإسرائيلي أكثر فأكثر, في حين لم تتضرر الفئات ذات الدخل العالي بالمثل. أي أن التقاطب الاقتصادي الذي تبلور خلال العقود الماضية أزداد حدة جراء السياسة الاقتصادية الليبرالية التي أنتهجهت حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ سنوات الثمانينات والتسعينات. على الرغم من توسع التقاطب الأقتصادي في المجتمع الإسرائيلي إلا أنه لم يفرز صراعاً طبقياً متحدياً للنظام السياسي أقتصادي الحاكم في إسرائيل مثل التصدعات المركزية في المجتمع الإسرائيلي (التصدع القومي, السياسي, الديني, الأثني والتصدع على أساس جندي).

أدت حرب لبنان الثانية هي الأخرى الى تعزيز التقاطب الأقتصادي جراء قرار الحكومة بتقليص المخصصات والضمانات الاجتماعية (التي تمس ذوي الدخل المنخفض والمتوسط), والأستمرار بتخفيض الضرائب (لذوي الدخل العالي) وذلك من أجل تمويل تكلفة الحرب. طراً تراجع أضافياً في عام 2006 نتيجة التقليلات في الهيزانيات الحكومية على أجهزة التعليم, التعليم العالي, الصحة, المسكن, الرفاه الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية. بالمقابل أشتدت حدة ظواهر الفساد, الأجرام والدعارة نتيجة لزيادة ظاهرة الفقر في المجتمع الإسرائيلي.

سيعترض هذا الفصل نتائج السياسة الاقتصادية العامة لحكومة أولمرت على النمو الأقتصادي, توزيع الدخل القومي بين شرائح المجتمع, التقاطب الأقتصادي على الخلفية القومية والأثنية والجنسية, أنتهاكات حقوق العمال الإسرائيليين والعمال الأجانب, وضع البطالة والفقر وتداعياته, وضع جهاز التعليم والتعليم العالي, وضع جهاز الصحة وجهاز تأمين الشيخوخة. سنسبرع بعد ذلك نتائج حرب لبنان الثانية على المشهد الاجتماعي ومن ثم سنحاول أستشراف للمشهد الاجتماعي للسنة القادمة من خلال قراءة ميزانية الدولة لعام 2007. في النهاية سوف نستعرض الأسباب التي منعت بلورة تكتل طبقي بين الفئات المستضعفة.

¹ أستاذة محاضرة في كلية أورانيم قسم الأتباع والعلوم السياسية وفي جامعة حيفا قسم الأعلام والعلوم السياسية

1- النمو الاقتصادي والسياسة الاقتصادية الليبرالية لحكومات إسرائيل المتعاقبة

شهد الاقتصاد الإسرائيلي في العقدين الماضيين نموا ملحوظا على أثر العولمة الاقتصادية حيث أنضمت إسرائيل لمجموعة الدول ذات الدخل العالي للفرد.² سجل دخل الفرد في إسرائيل 18,363\$ في عام 2000 ولكنه انخفض على أثر الانتفاضة الثانية (2000-2003)³ وعاود الأرتفاع في عام 2005 ليصل الى 18,723\$. كانت التوقعات لعام 2006 بأن الدخل القومي ودخل الفرد سيشهدوا أرتفاعا آخرًا ولكن حرب لبنان الثانية أدت الى انخفاض بنسبة 1.4% من الدخل القومي في الربع الثالث من ذلك العام (أنظر المشهد الاقتصادي). كان هذا النمو مصحوبا بتحول جذري لدولة إسرائيل من دولة ذات سياسة اشتراكية- اجتماعية (منذ أقامتها حتى أواخر سنوات السبعينات) الى إحدى أسوء الدول في العالم الغربي بكل ما يتعلق بالرفاه الاجتماعي. تحولت إسرائيل في عصر العولمة الى إحدى الدول المسيئة لعمالها حين تخلت عن مسؤوليتها تجاه الفئات المستضعفة في المجتمع. فلقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي عملية خصخصة مكثفة للمصانع والشركات في سنوات الثمانينات والتسعينات، وشهدت نقابة العمال "الهستدروت" تراجعًا ملحوظًا في قوتها لحماية حقوق العمال منذ منتصف الثمانينات، بالإضافة الى تصدير مواقع الإنتاج للصناعات كثيفة العمالة من المركز للأطراف، منها للدول العربية المجاورة (رخصة تكلفة التصنيع والإنتاج) وبهذا نتجت بطالة بزمنة وخاصة في المناطق البعيدة عن المركز⁴ لدى الفئات المهمشة أصلا مثل النساء، المواطنين الفلسطينيين واليهود من أصل شرقي والمتديين (أبو بكر، 2006).

أعتبرت جميع القيادات السياسية في إسرائيل النمو الاقتصادي هدفًا أساسيًا لسياساتها الاقتصادية بدون الأخذ بعين الاعتبار بأن النمو الاقتصادي أن لم يكن مصحوبا بسياسة شاملة تضمن توزيع عادل بين شرائح المجتمع يبقى هذفا منقوصا. على الرغم من أن الأرقام الرسمية تظهر نموا اقتصاديا في السنوات الأخيرة، ولكن في الواقع استفادت مجموعة محددة جدا من هذا النمو بينما بقيت مجموعات كثيرة خارج دائرة النمو. النمو الاقتصادي لم يشمل جميع المجالات بل كان مقتصرًا على مجالات محددة جدا مثل: التكنولوجيا الرفيعة⁵ والخدمات المالية. كلا المجالين استقطبا استثمارات كبيرة وبالتالي سجل أرتفاع ملحوظ في أجور المستخدمين فيهما، في حين لم يطرأ نمو على الفروع الأخرى مثل الزراعة والصناعة المختلطة والتقليدية، أو أن النمو فيها كان بطيئا للغاية ولم يستقطب اليها مستثمرين. ونتيجة لذلك استفادت شريحة صغيرة جدا من الأسرائيليين من هذه التغييرات حيث سجلت أرتفاع ملحوظا على مستوى معيشتها، بينما سجل انخفاض على مستوى معيشة المجموعات الأخرى. أشار تقرير مركز "أدفا"⁶ أن سياسة الحكومة الاقتصادية تتجاهل قطاعات كبيرة في المجتمع الإسرائيلي ومجالات كثيرة في السوق الاقتصادي وأن الاستثمار العام في هبوط مستمر بالمقارنة مع الدخل القومي. على

² بلرغم من الفارق الكبير بين إسرائيل والدول الأوروبية، ففي 1980 كان دخل الفرد في إسرائيل 5,612\$ وأرتفع الى 17,188\$ في عام 2004- أقل بكثير من دخل الفرد في الدول الأوروبية 9,381\$ الى 30,717\$ في تلك السنوات.

³ انخفض دخل الفرد من 18,363\$ في عام 2000 الى 17,165\$ في عام 2004 على أثر الركود الاقتصادي جراء الانتفاضة.

⁴ يشير تقرير دائرة الإحصائيات المركزية أن 44% من سكان إسرائيل يسكنون في مدن يصل عدد سكانها الى أكثر من 100 ألف نسمة. تصل نسبة سكان القرى الى 8% منهم الكيبوتسات (2% من مجمل السكان). غالبيتهم بعيد عن المركز.

⁵ سجل أرتفاع بنسبة 90% بين 1996 و2000، وفي فترة الانتفاضة الثانية انخفض بنسبة 21% عما كان عليه في عام 2000. في 2004 عاود الأرتفاع لينخفض مرة أخرى في 2005.

⁶ العقد الاجتماعي المفقود: الأسقاطات الاجتماعية لميزانية 2007 المقترحة. قدمت في جلسة الكنيست 14.11.2006. مركز أدفا: معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل

ضوء هذه المعطيات أوصى التقرير إعادة النظر حول التناقض بين حجم استثمار الأسرائيليين المتزايد في الخارج مقارنة مع الاستثمار الأجنبي المتضائل في إسرائيل.⁷ سجل استثمار أسرائيليون لعام 2006 في خارج البلاد 22.7 مليار دولار مقارنة مع 16.6 مليار دولار استثمار أجنبي في إسرائيل (في عام 2000 وصل الاستثمار الأجنبي في إسرائيل 12.3 مليار دولار في حين وصل الاستثمار أسرائيلي خارج البلاد الى 10.4 مليار دولار).

لم يؤمن النمو الاقتصادي⁸ ارتفاعاً لمستوى معيشة كل قطاعات المجتمع ولم تسفد جميع شرائح المجتمع بشكل متساوي، لأن حكومات أسرائيل المتعاقبة لم تتبن سياسة رفاه اجتماعية تؤمن توزيع الأرباح الناتجة عن النمو الاقتصادي والاستثمارات بشكل عادل على جميع المناطق وفي جميع المجالات وعلى جميع الفئات السكانية من خلال قوانين عمل تحمي العمال أو من خلال إشراف حكومي على سوق العمل. فمنذ سنوات التسعينات عندما شهد الاقتصاد أسرائيلي نمواً كبيراً لم توزع ثماره بالتساوي بين شرائح المجتمع (سياسة تنتباهو الاقتصادية)، ففي حين ارتفع دخل الفئة العشرية العليا في الهرم التراتبي بشكل ملحوظ ارتفع دخل الفئات العشرية الوسطى والمنخفضة ارتفاعاً ضئيلاً جداً.

على الرغم من النمو الاقتصادي المتجدد منذ ثلاث سنوات ما زال عدد المحرومين من ثمار هذا النمو كبير جداً، منهم من هو عاطل عن العمل ومنهم من يأس من إيجاد عمل ومنهم من يعمل بوظيفة بأجر قليل. أي أن سياسة الحكومة الاقتصادية لم تؤمن توزيع عادل بين شرائح المجتمع وبهذا أدت الى أفقار المجتمع وتدعيم الطبقة الرأسمالية الأسرائيلية. هنالك استمرار بتقليص دور الدولة في السوق وزيادة دور المواطنين والمؤسسات والتجارة الخارجية بدلاً منها.

1.1 توزيع الدخل القومي بين شرائح المجتمع

شهد السوق الأسرائيلي تقلبات كبيرة منذ بداية العقد الحالي جراء الأنتفاضة الثانية و تنفيس فقاعة التكنولوجيا العالمية والتي أدت الى ركود اقتصادي في أسرائيل وهبوط في الدخل العام للمستخدمين حتى عام 2003. ولكن بدأ الاقتصاد الأسرائيلي بالخروج تدريجياً من مرحلة الركود الاقتصادي والشروع في عملية نمو اقتصادي من جديد منذ نهاية 2003. كان هنالك نمو في مجالات مثل التكنولوجيا الرفيعة وركود في مجالات أخرى مثل البناء، هبوط في الأجور وهبوط بطيء في نسبة البطالة.

هذه التغييرات أدت الى هبوط في حصة المستخدمين من الدخل القومي. في حين سجلت حصة المستخدمين 75% من الدخل القومي وحصة المشغلين 9% في عام 2000، هبطت حصة المستخدمين الى 70% في عام 2005 وارتفعت حصة المشغلين الى 10%. الفوارق في المجال الربحي كانت أكبر بكثير، بينما كانت حصة المستخدمين 66% في عام 2000 وحصة المشغلين 20% أنخفضت حصة المستخدمين الى 62% في عام

⁷ لم يتحسن الاستثمار في مجال البناء بينما استمر الاستثمار في مجال التكنولوجيا الرفيعة ولكن هذا المجال يشغل فقط 4.6% من المستخدمين في سوق العمل. بالرغم من ذلك، يعتبر مجال التكنولوجيا الرفيعة المجال الرائد في التصدير الصناعي (37% من الصادرات الأسرائيلية لعام 1995 و 45% من صادرات عام 2005). في العقد الأخير سجل النمو الاقتصادي السنوي في مجال التكنولوجيا الرفيعة 12% بالمقارنة مع 5% في باقي المجالات. في 2005 استثمر 5.3 مليار دولار بهذه الصناعة (رأس مال أجنبي) من مجموع 11.6 مليار دولار الذي استثمر عامة في أسرائيل (www.adva.org.il).

⁸ المؤشر للنمو الاقتصادي هو التغيير السنوي في دخل الفرد القومي (مجموع المنتوجات والخدمات التي كانت خلال السنة في حدود الدولة مقسمة على عدد السكان) والذي يستعمل أيضاً كمؤشر لمستوى المعيشة.

2005 وأرتفعت حصة المشغلين الى 24%. هذه التغيرات هي نتوجة هبوط الأجر لساعة عمل واحدة⁹ و هبوط عام في أجور المستخدمين نتيجة لأرتفاع عدد ال عملين في وظائف جزئية . بالمقابل طرأ ارتفاع على أجور المدراء , فمثلا , وصل أجر مدير عام بنك العمال (بوعاليم) لعام 2005 الى 33.5 مليون دولار سنويا (Ynet 20.4.2006).

صاحبت هذه التغيرات تفاوت بالضمانات الاجتماعية للمستخدمين , فلنخفضت نسبة الم ستخدمون ذوي الدخل المتوسط والعالي , بينما أرتفع نسبة الم ستخدمون ذوي الدخل المنخفض . تصنف مؤسسة التأمين الوطني المستخدمين الى ثلاثة فئات : الفئة الاولى ذات الدخل المنخفض (تتقاضى حتى الأجر الأدنى) , الفئة الثانية ذات الدخل المتوسط-منخفض (تتقاضى بين الأجر الأدنى والدخل المتوسط) والفئة الثالثة ذات الدخل المتوسط والعالي (تتقاضى أعلى من الدخل المتوسط). زادت الفئة الاولى بين 1994 الى 2003 بنسبة 30% على حساب تقلص الفئة الثانية بنسبة 17% بينما حافظت الفئة الثالثة على حجمها (6%). في الفئة الأولى كان هنالك تمثيل بارز للمهاجرين الجدد , للنساء , للهاوطين الفلسطينيين ولل يهود السفاراديم (33% رجال , 67% نساء , 88% يهود , 12% مواطنون فلسطينيون , 16% حملة شهادات أكاديمية) , بينما كان هنالك تمثيل بارز للرجال , لليهود , لأشكناز , وللأكاديميون في الفئة الثالثة (88% رجال , 12% نساء , 97% يهود , 3% مواطنون فلسطينيون , 17% يهود سفاراديم , 38% يهود أشكناز , 77% ذوي شهادة أكاديمية).

معظم الوظائف الجديدة (ما بعد الأنتفاضة والخروج من الركود الأقتصادي) كانت وظائف جزئية . في حين كانت معظم الوظائف الجديدة للرجال وظائف كاملة , كانت معظم الوظائف الجديدة للنساء وظائف جزئية .¹⁰ كانت معظم الوظائف الجزئية للنساء في مجال الخدمات الصحية , الرفاه الاجتماعي , التربية وخدمات اخرى التي تتميز بلجر منخفض . 19% من الوظائف الجديدة للرجال كانت نتيجة الأنتفاضة الثانية (حراسة /أمن) وليست نتيجة النمو الأقتصادي . من جهة أزداد عدد الوظائف ذات الأجر المنخفض ومن جهة أخرى زاد عدد الوظائف ذات الأجر العالي , مثل التكنولوجيا الرفيعة الذي تعتبر أكثر المجالات أزهارا , ولكن هذا المجال يشغل أقل من 5% من المستخدمين في سوق العمل (يشغل هذا المجال 8% من المستخدمين اذا شملت فئة العاملين في مجال الخدمات المرفقة ل صناعة التكنولوجيا ال رفيعة). تضرر هذا المجال كثيرا في أعقاب الأنتفاضة وال ركود الأقتصادي ولكنه بدأ بالنمو من جديد منذ عام 2004 (سفي سكي وكونور-أتياس , 2005).

عندما يتمركز النمو الأقتصادي وغالبية الأستثمارات بجزء صغير من الأقتصاد وبفئة صغيرة من المجتمع فمن الطبيعي أن لا يوزع الدخل القومي بتساوي . خلال السنوات 1990-2005 , زادت الفئة العشرية العليا في الهرم التراتبي حصتها من الدخل القومي , بينما لم تتغير حصة الفئة العشرية التاسعة العليا وأنخفضت حصة الفئات العشرية الأخرى من الدخل القومي . في عام 2005 حصلت الفئة العشرية العليا على 28.3% من مجمل الدخل في إسرائيل , وحصلت هي والفئة العشرية التاسعة معا على 44.7% من مجمل الدخل القومي . حصة الفئات العشرية الأخرى هبطت في فترة 1990-2000 . في سنوات الأنتفاضة (2001-2003) عندما ساد ركود أقتصادي خسرت الفئة العشرية الثامنة من حصتها بينما حافظت الفئة العشرية التاسعة الع ليا على حصتها . أستمرت الفئة العشرية العليا في زيادة حصتها من الدخل القومي , ولكن في عام 2003 أدى ال ركود الأقتصادي

⁹ من 64.3 شاقل في 2000 الى 62.7 شاقل في 2005 . تراوح سعر الدولار الواحد في تلك الفترة بين 4.5 الى 4.7 شاقل جديد .
¹⁰ من بين 163 ألف وظيفة للرجال بين عام 2000-2005 , 97 ألف وظيفة منها كانت كاملة و 66 ألف وظيفة جزئية . من بين 170 ألف وظيفة جديدة للنساء 60% منها كانت جزئية .

الى تقليص الأجور في الوظائف العليا , حيث سجل انخفاض في حصة الفئة العشرية العليا وزيادة صغيرة جدا في حصة الفئات الأخرى.

في السنوات الأخيرة (2004-2005) سجل نمو اقتصادي متجدد ولكن لم يطرأ تغيير على حصة الفئتين في أسفل الهرم التراتبي (6% مقابل 6.2% في عام 2003), بينما ارتفعت حصة الفئتين في أعلى الهرم التراتبي من 44.2% في عام 2004 الى 44.7% في عام 2005. في عام 2005 كان معدل الدخل الشهري للفئة العشرية العليا 39,671 شأقل جديد قبل الضرائب (أي 28.3% من مجمل الدخل) مقارنة مع معدل الدخل الشهري للفئة العشرية في أسفل الهرم التراتبي 3,279 شأقل جديد (2.3% من مجمل الدخل). حصلت الفئة العشرية التاسعة على 16.4% (23,029 شأقل جديد), والثامنة على 12.7% (17,816 شأقل جديد), السابعة على 10.3% (14,399 شأقل جديد), السادسة على 8.5% (11,969 شأقل جديد), الخامسة على 7.1% (9,979 شأقل جديد), الرابعة على 5.9% (8,230 شأقل جديد), الثالثة على 4.7% (6,640 شأقل جديد) والفئة العشرية الثانية في الهرم التراتبي على 3.7% (5,161 شأقل جديد). أي أن السياسة الاقتصادية مست في الطبقة الوسطى وزادت غنى الأغنياء وفقر الفقراء (سفيرسكي وكونور-أتياس, 2006).

1.2 التقاطب الاقتصادي على الخلفية القومية, الأثنية والجنسية

هنالك فوارق واضحة وصارخة بين الأسرائيليين على الخلفية القومية, الأثنية والجنسية كما يستدل من معطيات الدخل منذ عام 1990 وحتى عام 2005. كان معدل دخل المواطنون الفلسطينيين منخفض جدا في تلك الفترة وأستمر في الانخفاض. كان معدل دخل اليهود من أصل شرقي أعلى من دخل المواطنين الفلسطينيين وفي التسعينيات طرأ ارتفاع قليل على دخلهم مقارنة بالمعدل العام (ولكن لم يطرأ تغيير يذكر على دخلهم منذ عام 2002). دخل اليهود الأشكناز هو الأعلى من بين ثلاثة الفئات, أعلى من دخل اليهود من أصل شرقي ودخل المواطنون الفلسطينيون. سجل ارتفاع إضافي طفيف على دخل اليهود الأشكناز في السنوات الأربع الماضية. يشير تقرير "المركز العربي للتخطيط البديل" أن معدل دخل الفرد للمواطن الفلسطيني يعادل ثلث معدل دخل المواطن اليهودي (www.ac-ap.org).

هنالك فوارق واضحة بين الرجال والنساء, فمعدل دخل المرأة الشهري يساوي 63% من معدل دخل الرجل الشهري (8.575 شأقل مقابل 5.419 شأقل جديد في عام 2005), ويساوي معدل دخل المرأة لساعة عمل واحدة 83% من معدل دخل الرجل لساعة عمل واحدة (44.9 شأقل مقابل 37.4 شأقل جديد). وذلك يعود الى ان نسبة كبيرة من النساء تعمل في وظائف جزئية مما يفسر الفوارق في الدخل الشهري ولكن حتى عندما تكون وحدة العمل متساوية هنالك فوارق بين دخل الرجال والنساء.

يظهر التقاطب الاقتصادي بشكل واضح عند مقارنة دخل المدراء والدخل العام في سوق العمل الإسرائيلي. الزيادة التي سجلت في السنوات الأخيرة في حصة الفئة العشرية العليا كانت نتيجة لزيادة دخل المدراء في القطاع الوحي. مثلا تكلفة الدخل السنوي لمدير عام في شركة مسجلة بقائمة "تل-أبيب 25" (الشركات ال-25 الكبرى المسجلة في البورصة) وصلت في عام 2005 الى 7.67 مليون شأقل هذا بالإضافة الى المحفزات المختلفة الأخرى غير المشمولة في التكلفة السنوية. ازدادت تكلفة دخل المدراء في الشركات التي تباع أسهمها في البورصة زيادة كبيرة في العقد الأخير. في عام 1994 كانت تكلفة دخل المدراء 30 ضعف من الأجر الأدنى و

13 ضعف من الدخل المتوسط وفي عام 2005 كانت تكلفة دخل المدراء 48 ضعف من الأجر الأدنى و 22 ضعف من الدخل المتوسط.¹¹

أزادت هذه الفوارق (بين أجر المدراء , الأجر المتوسط والأجر الأدنى) نتيجة لسياسة التسهيلات التي أنتهجتها الحكومة تجاه ارباب العمل, فبالإضافة للارتفاع في أجر المدراء تنعم شريحة رجال الأعمال بتسهيلات ضريبية كبيرة, فمنذ 1986 خفضت حكومات إسرائيل المتعاقبة ضريبة الشركات , ألغت ضريبة المشغلين وقلصت حصة المشغلين في تمويل شبكة التأمين الاجتماعي لعمالهم . ضريبة الشركات (الضريبة التي تفرض على أرباح الشركات) قلصت من 61% في عام 1986 الى 36% في عام 1996. أدخلت هذه الضريبة الى خزينة الدولة حوالي 24 مليار شاقل, أي حوالي 15% من مجمل الضرائب ومدخول الدولة . قررت الحكومة في 2004-2005 تقليص تدريجي إضافي لضريبة الشركات حتى عام 2010, الى ان تصل الى 25% وذلك بحجة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالإضافة لذلك قررت الحكومة في عام 2004 تخفيض نسبة مصروفات التأمين الوطني التي يدفعها رب العمل عن عماله بين 2005-2009 الى أن تصل الى 5.43% فقط (في عام 1986 كانت 15.65% وأنخفضت في عام 1994 الى 7.35%). 60% فقط من العمال اليوم يدخرون للشيوخ تمه و40% ليس لهم تأمين شيخوخة . الحكومة أساءت جدا لجهاز تأمين الشيخوخة باتخاذ هذه القرارات.

يتمثل التقاطب الأقتصادي بفوارق صارخة في الدخل , فمعظم الأسرائيليون يتقاضون أقل من الدخل المتوسط في حين أجر المدراء عال جدا وفي ارتفاع مستمر وهو الذي يؤثر على "متوسط الدخل في السوق الإسرائيلي" وبالتالي يعكس صورة غير حقيقية عن الواقع. ففي عام 2004 تقاضى 73% من الأسرائيليون حتى الدخل المتوسط, وتقاضى 61% منهم أقل من 75% من الأجر المتوسط وتقاضى 34% من الأسرائيليون أجر حتى الدخل الأدنى (سفيسكي وكونور-أتياس, 2006). حسب معطيات تقرير 2006 لجمعية حقوق المواطن¹² الصورة قائمة أكثر بكثير حيث أن 50% الى 70% من العمال الذين يفترض أن يتقاضوا أجر أدنى يتلقون اجرا أقل من ذلك. يقوم أرباب العمل بالأحتيال على القانون من خلال تقديم تقارير ساعات مزيفة أو تشغيلهم كمتدربين لكي لا يدفعوا لهم أجرا كاملا. تفاقم هوة الدخل العام هي نتيجة لسياسة الأقتصادية التي تنتهجها الحكومات المتعاقبة (تيجار, 2006).

1.3 أنتهائات لحقوق العمال الأساسية

أخضاع الأقتصاد الإسرائيلي للمبادئ العامة للعولمة الأقتصادية كما جاءت في الأجماع الواشنطنوي (Washington Consensus) والتطورات والديناميات الداخلية في أسرائيل أدت الى تغييرات جذرية في سوق العمل الإسرائيلي وإعادة هيكلة سوق العمالة الإسرائيلي . فنبريعة أنجاز نجاعة أقتصادية في العمل همشت القيم التي كانت سائدة حتى ذلك الحين مثل العمل المنظم والتكافل الأجماعي . تقرير 2006 لجمعية حقوق المواطن يكشف تراجعاً كبيراً في مجال حقوق العمال في أسرائيل حيث تحول العمال مجرد وسيلة لزيادة أرباح أرباب

¹¹ سجل مؤشر جيني لأسرائيل (عام 2004) 0.375 مقارنة مع 0.408 (عام 2000) للولايات المتحدة مما يعكس التشابه في التقاطب الأقتصادي في الدولتين.

¹² تيجار, م. 2006. "العمل من دون كرامة: حقوق العمال وأنتهاكها", التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن. جمعية حقوق المواطن (www.acri.org).

العمل وذلك بتشجيع حكومات اسرائيل المتعاقبة من خلال قرارا تها وفشلها المتكرر لحمايتهم . فمثلا خصصت الدولة 22 مفتشا لمتابعة تطبيق قوانين العمل التي سنتها لقرابة 2.4 مليون عامل في سوق العمل الاسرائيلي وعينت 5 محاميين في نيابة الدولة ليتولوا تطبيق القانون , قاموا بتقديم 200 لائحة اتهام سنويا ضد ارباب العمل. يكشف التقرير استغلال سافر لمجموعات من العمال الذين ينتمون الى مجموعات مهمشة مثل ال مواطنين الفلسطينيين, المهاجرين اليهود,¹³ الشيليب, النساء, ذو الاحتياجات الخاصة , المتقدمين في السن و العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة والعمال الاجانب . هذه المجموعات هي الأكثر عرضة لانتهاكات حقوقها في مجال العمل , فهي تعاني من البطالة ومن الأجور المتدنية ومن عدم المشاركة في سوق العمل وذلك لعدم وجود بنى تحتية في اماكن سكنها وبسبب سياسة التمييز البنيوية المتعاقبة ضدها .

تقوم حكومات اسرائيل المتعاقبة بشرعنة انتهاك في حقوق العمال حيث أن القوانين التي سنت في سنوات الخمسينات والتي من المفترض أن تحمي حقوق العمال لم تتغير لقليل واقع سوق العمل والتغييرات التي طرأت عليه. محاكم العمل من جهة أخرى لا توفر الحماية المطلوبة للعمال و الدفاع عن حقوقهم الم هضومة, والغرامات الإدارية الملقاة على ارباب العمل الذين يخرقون القانون ضيقة جدا ولا تشكل رادع ل هم من انتهاك حقوق عمالهم. يشير التقرير أيضا انخفاض نسبة العمال المنظمين (من 85% في الثمانينات الى 35% في عام 2003) مما يجعل الكثير منهم عرضة للانتهاكات من قبل ارباب العمل بدون أن تكون لهم حماية نقابية. تحولت الدولة منذ نهاية الثمانينات الى ذراع تنفيذي لمصالح الطبقة الرأسمالية الاسرائيلية (النخبة).

تدهور وضع العمال في اسرائيل هو جزء من ال تغييرات العالمي ونتيجة للعولمة الاقتصادية التي ترى بالعمال مجرد وسيلة لزيادة ارباح رب عمله. تطورت في السنوات الأخيرة أ نماط عمل تتيح المجال لانتهاك في حقوق العمال مثل العمل بوظائف جزئية ومؤقتة (temporary jobs كما هو الحال في الولايات المتحدة) بدل العمل بوظائف كاملة. فمثلا يعمل في السوق الاسرائيلية اليوم قرابة 145 الف عامل في وظائف جزئية ومؤقتة والتي من الممكن أن تستمر لشهور أو لسنوات عديدة بدون أن يحصلوا على حقوق اجتماعية التي تمنح للعمال الدائمين (تقوم شركة الكهرباء مثلا بتشغيل 300 "عامل مؤقت" لمدة 10 سنوات تقوم بفصلهم وتشغيل عمال مؤقتين جدد غيرهم. تنتهج شبكة المطارات نفس نمط العمل ولكن لمدة 5 أو 6 سنوات, في حين يفصل العمال في فرع الحراسة والتنظيف بعد 18 شهر عمل). يشير التقرير أن حوالي 10-20% من العمال لا يحصلون على وثائق أجور أي انهم غير مسجلين في مؤسسة التأمين ال وطني ولا يتلقون حقوق اجتماعية مثل مخصصات الولادة والبطالة وتعويضات الفصل وحوادث العمل وغيرها من الحقوق.

يكشف التقرير على ظاهرة تشغيل عمال بواسطة شركات القوى العاملة التي بدورها تقوم بانتهاك بحقوق العمال حيث أن 10% من العمال في اسرائيل يعملون على أساس مؤقت أو عن طريق شركات القوى العاملة مقارنة مع 2% في الدول الأوروبية. بالإضافة لذلك يواجه العمال صعوبات في تنظيم أنفسهم من أجل حماية حقوقهم بسبب اتباع الاتفاقيات الشخصية بدل الاتفاقيات الجماعية وبسبب التقيدات الشديدة التي فرضت على حق الاحتجاج والأضراب في السنوات الأخيرة (هذه جزء من الظاهرة العالمية لتفكيك النقابات العمالية في ظل العولمة).

تنص قوانين العمل دفع أجر للعمال مقابل ساعات عملهم الإضافي وأيام عطلةهم الأسبوعية ولكن يضرب ارباب العمل القانون بعرض الحائط ولا يدفعون لعمالهم . كثير منهم يفصل عماله بدون دفع تعويضات لهم وأحيانا

¹³ كان الدخل المتوسط للمهاجرين اليهود أقل بـ30% من الدخل المتوسط للأسرائيلي المتوسط

يرفض إصدار ورقة تثبت فصل العامل من عمله , ناهيك عن المعاملة المهينة التي تمس بكرامة العمال وخصوصيتهم, فيتدخل رب العمل في شؤون طالبي العمل في المقابلات التي تجرى معهم من خلال أسئلتهم عن أمور شخصية لا علاقة لها بالعمل.¹⁴

1.4 انتهاكات صارخة لحقوق العمال الأجانب الأساسية

بدأت حكومات إسرائيل بمنح تصاريح عمل للعمال الأجانب منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى وذلك من أجل استبدال العمالة الفلسطينية تدريجياً بالعمالة الأجنبية من آسيا , أفريقيا وشرق أوروبا. يعيش معظم العمال الأجانب بظروف مزرية جداً (أقرب للعبودية) حيث يقوم أرباب العمل باستغلالهم مخالفين بذلك قوانين العمل في إسرائيل. يحاول العمال الأجانب أخيراً القسم الأكبر من مدخولهم وأرساله لذويهم لذا يعيشون في شقق ضيقة أو في مخازن لا توجد بمعظمها شروط صحية أساسية.

أصدرت جمعية حقوق المواطن تقرير يكشف الانتهاكات الخطيرة لحق العمال الأجانب¹⁵ في إقامة عائلة وأنجاب أولاد. تعتبر دولة إسرائيل العمال الأجانب عمال مؤقتين , أتوا لأسرائيل من أجل العمل لفترة مؤقتة من الزمن, مع أن هنالك مجالات عديدة قد تحولت الى مجالات عمل مقصورة على العمال الأجانب (مثل البناء, الزراعة وفرع العناية بالمسنين والمرضى). أي أن العمال الأجانب ليسوا عمال مؤقتين لسد نقص مؤقت لقوة عاملة في مجالات معينة إنما أصبحوا قوة العمل الدائمة في هذه المجالات. ولكن ما زال التوجه الرسمي تجاههم على أنهم عمال يعملون لفترة مؤقتة من الزمن وعليه يمنع منهم إقامة عائلة وأنجاب أولاد خوفاً من التوطن في إسرائيل. لذلك أعلنت الدولة عن ابطال تصاريح العمل وطرد أي زوج من العمال الأجانب الذين يقيمون علاقات زوجية في إسرائيل وعن سحب رخصة عمل كل عاملة تحمل أثناء عملها في إسرائيل وطردها هي وطفلها من البلاد. هذا الأجراء يتعارض مع القانون الدولي والقانون الإسرائيلي الذي يعتبر إقامة عائلة وأنجاب الأولاد حقاً إنسانياً أساسياً. قدر عدد أولاد العمال الأجانب في عام 2005 ألفي طفل تصل أعمارهم الى 5 أعوام, جميعهم مهدد بالطرده من البلاد.

تمنع إسرائيل أيضاً دخول عمال أجانب بينهم صلة قرابة من الدرجة الأولى (والدين, أبناء, زوجة), أي على العامل أو العاملة القدوم بمفردهم وترك عوائلهم في بلادهم. فلذا تبين أن فردين من نفس العائلة مقيم في البلاد, تسحب وزارة الداخلية رخصة عمل واحد منهم و تقوم بطرده. لم تسن هذه الإجراءات كقوانين إنما اتخذت لتأجرات داخلية قررتها إدارة السكان في وزارة الداخلية.

أدت هذه الإجراءات الى ظاهرة وشاة المشغلين الى وزارة الداخلية عن عمالهم بحجة إقامة علاقات زوجية بينهم لكي يتم طردهم ولكن في بعض الأحيان يكون السبب الحقيقي هو أن المشغلين يستغلون هذه الإجراءات للتخلص من عمالهم الذين يطالبون بحقوقهم أو ينتمون عن ظروف عملهم. هذه القوانين والأجراءات الصارمة تسيء لظروف حياة العامل الأجنبي ولنجاح استعباده ومساهمته للاقتصاد المحلي, فأبحاث جمعية العمل العالمي (ILO) عن العمالة الأجنبية في بداية سنوات السبعينات تثبت أن وجود العامل مع عائلته تساهم في رفع نجاعة عمل

¹⁴ تيجار, م. 2006. "العمل من دون كرامة: حقوق العمال وانتهاكها", التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن جمعية حقوق المواطن.
¹⁵ بن بسرائل, ح. فلر, ع. 2006. دولة إسرائيل تمس بشكل صارخ حقوق العمال الأجانب الأساسية لإقامة عائلة مع أولاد. تقرير جمعية حقوق المواطن (www.acri.org) ..

والتي تصب في النهاية بمصلحة البلد المستقبل . بإمكان ما توفره الدولة من خدمات على هذه الطبقة العمال ية أستغلاله لترسيخ قوة النخبة في الدول وتوجيه مواردها لها , ولكن إسرائيل لا تستغل ذلك.

1.5 وضع البطالة والفقير في المجتمع الإسرائيلي لعام 2006

في المنتصف الثاني من سنوات ال تسعينات تفشت ظاهرة البطالة في إسرائيل¹⁶ وفي سنوات الانتفاضة الثانية اخذت هذه الظاهرة بلأستفحال (في فترة الركود والنمو الاقتصادي على حد سواء). البطالة تمس أكثر الشرائح الضعيفة في المجتمع: فالبطالة تؤثر أكثر على البلديات الفلسطينية¹⁷ من البلديات اليهودية وعلى بلدات التطوير أكثر من البلديات المتأسسة اقتصاديا , وعلى النساء أكثر من الرجال وعلى النساء الفلسطينيات أكثر من النساء اليهوديات. البطالة أيضا تمس الذين لم يتمكنوا من الحصول على تعليم ملائم , والفئات العمرية الصغيرة في سوق العمل التي لم تستطع أن تأخذ حيز ثابت في سوق العمل .

وصلت نسبة العاطلين عن العمل المسجلين في مكاتب العمل في عام 2006 الى حوالي 9% (مع العلم أن هنالك عدد كبير من العاطلين عن العمل غير م سجل في مكاتب العمل)¹⁸ و فقط نسبة ضئيلة من هم تتقاضى أجر البطالة . نسبة العاطلين عن العمل لمدة أكثر من سنة في تزايد ومنهم من وصل الى درجة اليأس من ايجاد وظيفة , معظمهم من النساء , المهاجرين غير اليهود وأيضاً من المواطنين الفلسطينيين. هنالك عدد من العاطلين عن العمل الذي لا يتوجه الى مكاتب العمل لعدم وجود فرع قريب منه , أو أنه يعيش من ايجاد عمل بعد محاولات عديدة . على قائمة البلديات اللواتي تعاني من نسب بطالة عالية ه ي القرى الفلسطينية البدوية في النقب (قرية الأعمص 21.2% وأبو ربيعة 19.8%) ومن ثم البلديات الفلسطينية في الجليل (كفر كنا 12.8% وعين ماهل 12.8%) وبعدها بلدات التطوير والبلديات اليهودية البعيدة عن المركز (لويات م لأخي 10.9% ومعالية عيرون 10.2%). سجلت أقل نسبة بطالة في بلدات ذات الدخل العالي مثل: كوخاب بيئر (1%) وايفرانا (0.9%).

لا تؤمن المشررلثة في سوق العمل العيش فوق خط الفقر . ففي أعدام سياسة حكومية تضمن توزيع عادل لثمار النمو (من خلال قوانين عمل منصفة التي تحمي العمال ومن خلال أتفاقيات عمل جماعية أو من خلال مراقبة حكومية لسوق العمل) يمكن أن يكون نمو اقتصادي عام مصحوب بوجود عدد كبير من العمال الذين يتقاضون أجراً منخفضاً جداً وبالتالي يعيشون تحت خط الفقر كما حدث في إسرائيل في السنوات الأخيرة . ففي عام 1989, كان 21% من الفقراء مشاركين في سوق العمل , هذه الشريحة أزدادت لتصل الى 34.5% في عام 2005. في عام 1989 كان حوالي 10% من العاملين يعيشون تحت خط الفقر . بالرغم من سنوات النمو الاقتصادي وصلت نسبة العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر في عام 2005¹⁹ الى 18%. حسب المعطيات الرسمية عن وضع الفقر في المجتمع الإسرائيلي لعام 2006: 19.3% من العائلات (404 ألف عائلة من بينها 174,6 ألف عائلة فيها معيل يعمل) و 24.1% من الأفراد و 33.2% من الأولاد في إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر . 25.5% من

¹⁶ وصلت نسبة البطالة في سنوات الانتفاضة (2001-2003) الى 10.7% وفي 2005 أنخفضت الى 9% (تقرير التأمين الوطني, 2006).

¹⁷ نسبة البطالة بين المواطنين الفلسطينيين تبقى الأعلى وهي أعلى من النسبة بين اليهود بما يتراوح بين 60% الى 100%. نسبة البطالة بين من سنهم فوق 50 عاما تصل الى 25%.

¹⁸ حسب معطيات دائرة الإحصائيات المركزية طراً أنخفاض على نسبة البطالة من 9.6% في عام 2005 الى 8.9% في 2006. في عام 2005 سجل حوالي 247 ألف عاطل عن العمل بشكل كامل , 64 ألف عاطل عن العمل يسوا من البحث عن مكان عمل و 139 ألف عامل يعملون بشكل جزئي.

¹⁹ خط الفقر هو 50% من الدخل الذي يتقاضاه نصف العاملين في سوق العمل وهو أقل من الدخل المتوسط (خط الفقر للفرد الواحد في إسرائيل هو 1,866 شاقل).

الأولاد اليهود يعيشون تحت خط الفقر و 65% من الأولاد غير اليهود يعيشون تحت خط الفقر . تصل نسبة العائلات الفلسطينية الفقيرة الى 46% من العائلات الفقيرة.

لم يدرج تقرير الأمم المتحدة (عن وضع الأولاد الفقراء في العالم) إسرائيل من بين ال-25 دولة الأوطى، ولكن فقر الأولاد في إسرائيل أسوأ عما هو الحال في المكسيك. حيث وصلت نسبة الأولاد الذين يعيشون تحت خط الفقر في إسرائيل الى أكثر من ثلث الأولاد (سبيني، 2005). وتيرة تفشي ظاهرة الفقر في إسرائيل كانت أسرع من الدول الأخرى (سجل ارتفاع حاد في بولندا بنسبة 4.3% مقابل 15% في إسرائيل منذ 1990 حتى 2000). عقب مدير عام جمعية سلامة الطفل على تقرير الأمم المتحدة على "أن إسرائيل لا تستحق أن تدرج من بين الدول المتطورة ازاء فشلها لضمان سياسة رفاة متقدمة ونسبة ضئيلة من الأولاد الفقراء " (هأرتس، 2005: 1.3). ففي الدول الأخرى قلصت نسب الأولاد الفقراء عن طريق ضمانات اجتماعية (حكومة هونغاريًا مثلاً قلصت النسبة من 32.4% الى 8.8%) ولكن سياسة حكومات إسرائيل المتعاقبة قوضت خدمات الرفاه الاجتماعي ومخصصات الأولاد والتي تتناقض مع السياسات الاقتصادية للدول المتقدمة في العالم (تجدر الإشارة بأن نسبة الأولاد الفقراء في إسرائيل ازدادت بنسبة 50% من 1998 حتى 2005).

يشكل المسنونون 10% من مجمل السكان في إسرائيل (حوالي 670 ألف شخص، 36% منهم رجال و 64% منهم نساء) مقارنة مع 3% عند قيام الدولة . ربعهم يعيش تحت خط الفقر حيث لا يكفي دخله الأدنى لسد احتياجاته الأساسية. نصف هذه الفئة الفقيرة هي من المهاجرين المسنين الذين يعتمدون فقط على مخصصات التأمين الوطني (لا يملكون راتب تقاعد إضافي من الدول التي هاجر وامنها) والتي لا تضمن لهم العيش بكرامة. ضائقتهم الاقتصادية ترغمهم للتنازل عن أمور أساسية (13% من المسنين تنازلوا عن إحدى الوجبات اليومية، 15% منهم تنازل عن الدواء، 39% تنازل عن تأمين صحي و 44% منهم تنازل عن تدفئة أو تبريد مسكنه). تشير التقارير والأبحاث أن الفقر يؤدي الى الانتحار ويزيد من نسبة وفيات الأطفال و نسبة وفيات الخدج. تعاني العائلات التي تعيش تحت خط الفقر من عدم توفير طعام لأفرادها (30% منها لا تأكل اللحوم مرة واحدة في الأسبوع). ونتيجة لذلك تقوم جمعيات خيرية كثيرة منتشرة في أنحاء البلاد بتقديم حاجيات أساسية التي من المفترض أن تؤمنها الدولة مثل الطعام، أدوات منزلية وخدمات صحية وغيرها.

1.6 العلاقة بين الفقر والأجرام والدعارة في إسرائيل

أشارت جمعية "عيلم" (الجمعية للشبيبة في ضائقة) الى ارتفاع بنسبة 50% من الشبيبة في إسرائيل المتورطة في الدعارة، المخدرات والأجرام في عام 2005. حسب مؤشرات الرفاه الاجتماعي هنالك 334 ألف شخص من الشبيبة معرف أنه في خطر، و 64 ألف منهم معرف أنه في خطر شديد. هنالك 8 آلاف من الشبيبة متشردين (بعضهم متشرد مؤقت والآخر متشرد مزمن)، أي طراً ارتفاع بنسبة 24% عما كان عليه الحال في العام المنصرم.

أشارت الجمعية أن هنالك الآلاف من الشبيبة العاملون في الدعارة كنتيجة مباشرة لفقر عائلاتهم وأن عددهم أخذ في الازدياد. يبدأ غالبيتهم العمل من سن 14 عاماً ومعظمهم لا يستطيعون الخروج لاحقاً من هذه الدائرة. بعضهم يعمل عن طريق الأنترنت وبعضهم يعمل في الازوادي الاستجمامية وآخر في الشارع. هذه الظاهرة ليست مقصورة على الشبيبة من عائلات فقيرة (80%) وإنما تشمل أيضاً شبيبة من عائلات من الفئات العشرية الوسطى والعليا (نتيجة مصاعب دراسية أو كتمرد و تحدي لمنظومات القيم السائدة في المجتمع). لا توجد سياسة مناسبة

لمعالجة هذه الظاهرة مع أن القانون الذي سن في 2000 يعاقب من يقوم بعلاقة جنسية مع قاصر مقابل مال بثلاث سنوات سجن. صرح مدير جمعية "عيليم" أن أحد الوسائل المهمة للحد من هذه الظاهرة هي العمل على الحد من طلب مجامعة قاصر. وأضاف بلق المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع ذكوري يرى بالعلاقات الجنسية مع قاصرة ("اللحم الطري") احتلال يفخر به. صرحت عضوة الكنيست زهافا جالتور على ان صمت المجتمع الإسرائيلي على أستغلال نساء أجنبيات بحجة أنهن ليسوا يهوديات أدى الى أستغلال قاصرات إسرائيليات أيضا لأن التجارة بالنساء بتؤثر على النظرة العامة للمرأة في المجتمع (معاريف, 6.4.2006).

تشكل الجرائم والجنح الذي تقوم بها الشبيبة قرابة 15% من مجمل الجرائم المرتكبة سنويا, غالبيتها سرقات ولكن في الآونة الأخيرة هنالك أزيد في مجالات أخرى مثل الجنس والسموم.

1.7 التجارة ببني البشر

التجارة ببني البشر لغرض الجنس ليست ظاهرة مقتصرة على أسرائيل فقط إنما هي نتاج العولمة التي بدأت منذ أنتهاء الحرب الباردة. يتم تهريب ما بين 3 الى 5 آلاف امرأة سنويا معظمهن عن طريق الحدود المصرية وذلك بالرغم من سن القانون الذي يعاقب من يتاجر بالنساء بالسجن لمدة أقصاها 16 عام. تشير أول دراسة لعينة من 55 امرأة (معدل جيلهن 22.8 سنة) تعمل في مراكز للدعارة في تل أبيب, أيلات وبئر السبع على أن غالبيةهن (75% منهن) كانوا يعلمون أنهن سيعملوا في مجال الدعارة قبل مغادرة بلادهن (مولدافيا, أوكرانيا, روسيا) وقدمهن الى أسرائيل بصورة غير قانونية. فقط 41% منهن يحملن جواز سفرهن بأيديهن, أي ان بإمكانهن مغادرة البلاد بحرية, ولكن هنالك 21% منهن لا يحملن جواز سفرهن بأيديهن, أي أنهن رهن أرادة مشغليه ن و17% قالوا أنه تم شراءهن رغما عن أرادتهن في بلدن الأم. نصف مجموعة البحث أعترفت أنها عملت في الدعارة قبل مجيئها الى أسرائيل (تركيا, قبرص, إيطاليا, اليونان وغيرها) (<http://news.walla.co.il>).

أشار البحث أن معدل كل امرأة (تعمل في الدعارة) 12 زبون يوميا, ولكن أحيانا يرتفع الى 25-30 زبون في نهاية الأسبوع والأعياد. 42% منهن يعملن كل أيام الشهر ويحظين بيوم أجازة واحد فقط شهريا. 34% منهن هن أمهات معيلات لأولادهن, 80% منهن يرسلن جزء من أجرهن لعائلتهن في بلدن الأم. غالبيةهن يعانون من مشاكل صحية ونفسية (بأس, كرب ما بعد الصدمة وأمراض نفسية أخرى).

1.8 التعاطي بالمخدرات

يقدر عدد المدمنين على المخدرات في أسرائيل 12.500 مدمن وذلك حسب تقرير بحث أجرته منظمة مكافحة المخدرات والكحول في أسرائيل في 2005 (لا يشمل الفئة العمرية فوق 40 عام ولا يشمل المتدينون اليهود- الحريديم). وصل عدد الشبيبة في جيل التعليم الثانوي الذين أعترفوا بأنهم أستعملوا المخدرات الممنوعة, لو لمرة واحدة في السنة الأخيرة الى 58 ألف شخص (9.9% من الفئة العمرية), يضاف اليهم 23 ألف شخص الذين يستعملون مواد بديلة للسموم مثل الصمغ والتبكس وحبوب الأستازي. وصل عدد المستعملين مخدرات ممنوعة (هيروين, كوكائين وغيرها) من الفئة العمرية (18-40) في تلك السنة الى 240 ألف مستعمل (10.5% من هذه الفئة العمرية). مجموع المستعملين للمخدرات (أضافة الى الشبيبة التي تستعمل بدائل للسموم) وصلت الى 321 ألف شخص, عند أضافة المدمنين الى هذا المجموع وصل المجموع الكلي الى 333.500 شخص.

تصل نسبة المدمنين من الشبيبة من فئة المهاجرين اليهود الى 14.6% ونسبة الشبيبة غير اليهودية (مواطنون فلسطينيون ومهاجرين من غير اليهود) الى 9.9% ونسبة المهاجرين من الفئة العمرية (18-40) الى 6.7% والنسبة ذاتها من غير اليهود من نفس الفئة العمرية , 30% من الطلاب الجامعيين و 11.7% من الجنود في الخدمة الألزامية.

2. وضع جهاز التعليم في السنوات الأخيرة

أحدى الوسائل الأساسية لتقليص الفجوات بين شرائح المجتمع هو التعليم (وعلى وجه التحديد التعليم العالي) حيث يساهم في تطور الفرد والعائلة ويساعد أيضا على النمو الاقتصادي العام في المجتمع . فمثلا ازدهرت الفروع الاقتصادية التي تعتمد على حملة الشهادات العليا بشكل بارز في الآونة الأخيرة, ولكن غالبية الشبيبة في إسرائيل لا تستطيع الانضمام لتلك الفروع لأنها لم تحصل على التعليم الملائم . فأكثر من نصف الشبيبة لم يحصل على شهادة بجروت (ما يعادل شهادة الثانوية العامة في الدول العربية) عند إنهاء تعليمه الثانوي.

لا يؤمن جهاز التعليم الرسمي في إسرائيل فرص متساوية لجميع فئات المجتمع وهذا ينعكس بنسب الحاصلين على شهادة البجروت في البلدات المختلفة . ففي حين سجل ارتفاع عام على نسبة الحاصلين على شهادة البجروت خلال العقد الماضي لم تنقلص الفوارق بين البلدات وبقيت على ما كانت عليه. وصلت نسبة الحاصلين على شهادة البجروت لعام 2005 الى 44.9% (من الفئة العمرية 17 عام) من المتقدمين لامتحانات البجروت بينما وصلت الى 47.8% في عام 2004. أي أن 55.1% من الشباب لم يحصلوا على شهادة بجروت , غالبية من البلدات الفلسطينية وبلدات التطوير (غالبية يهود من أصل شرقي و مهاجرين يهود). هنالك فوارق واضحة بين الشباب على خلفية أثنية , قومية واقتصادية . 13.5% من الذين حصلوا على شهادة البجروت لم يستوف شهادتهم شروط القبول للجامعات مقارنة مع 15.6% في عام 2004. 18% لم يكملوا تعليمهم الثانوي من الفئة العمرية المذكورة في عام 2005. هذا وبالرغم من التصريحات المتكررة لوزراء المعارف خلال العقد المنصرم بالعمل على رفع نسبة الحاصلين على شهادة البجروت بنسبة 50%.

لم يطرأ أي ارتفاع ملحوظ في معظم البلدات البدوية الفلسطينية في النقب , والبلدات الفلسطينية في الجليل والمثلث, بلدات التطوير وبلدات الحريديم (المتزمتين دينيا) ولم تقترب النتائج الى المعدل القطري. فمثلا وصلت نسبة الحاصلين على شهادة البجروت في قرى كفر مندنا وجديدة-المكر (قرى فلسطينية في الجليل) الى 14% وفي بيتار عيليت و بني براك (بلدات للحريديم) الى 9%. سجلت فوارق كبيرة بين البلدات ذات الدخل العالي لنسبة الحاصلين على شهادة البجروت والتي وصلت الى 67.4% (مثل جبعات شمونيل وجبعاتيم التي وصلت النسبة فيهم الى 71%) بالمقارنة مع بلدات التطوير التي وصلت فيها النسبة الى 46% (بيت شيمش 33% وجديرة 36%) والبلدات الفلسطينية الى 32.2% (عراة وأبو سنان 22%). أشار تقرير "المركز العربي للتخطيط البديل" أن "مؤشر التطور الأنساني"²⁰ يدرج المواطنين الفلسطينيين في المكان السادس والستون من بين 177 دولة بينما يدرج إسرائيل بم جمل سكانها في المكان الثاني والعشرون (أي بفارق 44 درجة). الم عطيات الاقتصادية التي أشار لها التقرير مقلقة جدا وتعكس وضع الأقلية الفلسطينية المتدهور في إسرائيل (ynet.co.il .18.01.2007).

²⁰ مؤشر التطور الأنساني الذي وضعته الأمم المتحدة (HDI) يأخذ بعين الاعتبار مستوى التعليم مستوى الصحة ومعدل دخل الفرد.

هنالك علاقة قوية بين نسبة الحاصلين على شهادة البجروت وبين الدخل المتوسط في البلدة، حيث توجد نسبة عالية من الحاصلين على شهادة البجروت في البلدات ذات الدخل العالي بالمقارنة مع النسبة الضئيلة في البلدات ذات الدخل المنخفض. هذا يدل على أن جهاز التعليم لم يضمن المساواة في المجتمع ولم يستطع إعطاء فرص متساوية لجميع فئات المجتمع. هنالك أيضا علاقة بين نسبة الأكاديميين وبين نسبة الحاصلين على شهادة البجروت في البلدات المختلفة.

وصلت نسبة الطلاب اليهود (بدون الحريديم) في الصفوف الثانية عشر إلى 86.8%، عند الفلسطينيين (بدون البدو) 79.8% وعند الفلسطينيين البدو في النقب 71.5%. أي أن نسبة التسرب في المدارس الفلسطينية أعلى من نسبة التسرب في المدارس اليهودية. شهد عام 2005 توقف في الارتفاع بنسبة الحاصلين على شهادة البجروت التي كانت نتيجة اتباع سياسات مختلفة على مدار العقد الأخير والذي لا يعكس بالضرورة تحسن فعلي بل تعديلات شكلية (مثل إجراء يانصيب على مواضيع يمتحن فيها الطالب وإجراء موعد إضافي لأمتحانات اللغة الأنكليزية وموضوع الرياضيات). تجدر الإشارة أن خطة دوفرات (أنظر للتقرير الاستراتيجي لعام 2005) جمدت عند تشكيل الحكومة الجديدة (سفيرسكي وكونور-أتياس، 2006).

2.1 التعليم العالي- مرآة تعكس التفاوت الاقتصادي للمجتمع الإسرائيلي

غالبية الشريفة في إسرائيل لا تملك تعليمها العالي. تتعقب دائرة الإحصائيات المركزية سنويا أثر خريجي المدارس الثانوية بهدف معرفة عدد الذين يكملون تعليمهم العالي. ألتحق 19.5% من خريجي عام 1997 (بعد ثماني سنوات أو أكثر) بلجدي الجامعات وألتحق أيضا 10% منهم بلجدي الكليات الأكاديمية، أي أن حوالي 30% منهم (أقل من ثلث الشريفة) أكمل دراسته العليا. هذه النسبة المنخفضة تعكس صورة الواقع في المرحلة الثانوية حيث أن غالبية الطلاب لم يحصلوا على شهادة البجروت، وأن بعض الحاصلين على شهادة البجروت لم يمتدوا شروط القبول للجامعات.

تظهر المعطيات القطرية فوارق كبيرة بين الذين قبلوا في الجامعات (19.5% من خريجي عام 1997): فنسبة الطلاب اليهود كانت 21% ونسبة الطلاب الفلسطينيين 12.2%، نسبة الطلاب اليهود من أصل أشكنازي كانت 25.5% ونسبة الطلاب اليهود من أصل سفاردي (شرقي) كانت 15.5%، ونسبة الخريجين من الثانويات النظرية كانت 29.5% ونسبة الخريجين من الثانويات المهنية كانت 7.4%، نسبة ذوي الدخل العالي كانت 25.2% بينما نسبة ذوي الدخل المنخفض كانت 12.5% (سفيرسكي وكونور-أتياس، 2006).

الفوارق الصارخة قائمة أيضا في الكليات الأكاديمية مع أن أحد الميراث لأقامة هذه الكليات كان أفساح مجال التعليم العالي للشريفة من الشرائح ذات الدخل المنخفض التي تسكن المناطق الطرفية ولكن نسبة ذوي الدخل العالي كانت 18.1% أي 7 مرات أكثر من ذوي الدخل المنخفض. أي أن الكليات عادت بفائدة أكبر على الشرائح القوية ألتقصاديا.

هنالك علاقة قوية بين البلدة وعدد الطلاب الجامعيين فيها، فتنصدر القائمة البلدات ذات الدخل العالي (مثل عومر 33.6% وليهايم 32.7%) وتحتل البلدات ذات الدخل المنخفض النصف الثاني من القائمة، مثل البلدات الفلسطينية (قلنسوة 2.8% ورهط 3.5%) وبلدات الحريديم وبلدات التطوير (بني براك 4.2% وبيت شيمش 4.6%).

نسبة من حصلوا على 13 سنة تعليمية فما فوق بين المهاجرين الأثيوبيين ارتفع 2.5 مرة عما كان عليه قبل عقد من الزمن . نسبة الطلاب الفلسطينيين من بين طلاب ال بكالوريوس هـ ي 10.1% , و 5.5% من بين طلاب الماجستير و 3.4% من بين طلاب الدكتوراة (مع أن الفلسطينيين يشكلون 15.2% من سكان إسرائيل). وصلت نسبة الطلاب اليهود من أصل أشكنازي الى 37.7% من طلاب الهكالوريوس مقارنة مع الطلاب اليهود من أصل شرقي (21.4%), ولكن هذه الفوارق تتسع أكثر لصالح الفئة الأولى في ال ماجستير (40.2% مقابل 22.9%) وفي الدكتوراة (47.7% مقابل 18%).

تكلفة التعليم العالي باهظة جدا في إسرائيل , فالطلاب الإسرائيلي يحتاج بالمعدل الى 32.491 شاقول (لدفع قسط التعليم ومصروفات أخرى سنويا) مما يؤدي الى تسرب 18% منهم سنويا غير قادرين على تحمل عبء هذه المصاريف. يعمل الطالب الإسرائيلي جاها لأكمال مصاريف الشهر لذلك لا يتبقى لديه وقت للدراسة الجامعية مما يضطره أحيانا لشراء وظائف جاهزة مقابل مبلغ من المال . هنالك تدنى واضح بمستوى التعليم في السنوات الأخيرة نتيجة هذه الظروف (يديعوت أحرنونوت, 20.10.2006).

وبالمقابل تأسست كليات خاصة في المركز تدرس مواضيع مطلوبة وذات مكانة عالية (القانون, ادارة الأعمال والتسيق) مقابل قسط مرتفع وتأسست أيضا برامج تعليمية خاصة في الكليات الخاصة للقب الماجستير والتي تصل تكلفتها الى 30 ألف دولار والتي تهيبء لطلابها ظروف وخدمات بمستوى عال جدا. شروط القبول لهذه البرامج هي الحالة المادية²¹ للطالب مما يعكس حالة جديدة في إسرائيل "تعليم نوعي للأغنياء فقط" (داغان-بوزاغلو, 2007). خصخصة التعليم العالي تحدد توزيع الثروة والقوة لاحقا فهي آلية للمحافظة على الموارد , القوة والثروة بأيدي محددة.

2.2 تدهور التعليم العالي في إسرائيل

توجد اليوم 8 جامعات و 62 كلية أكاديمية في إسرائيل (قسم منهم ممول حكوميا). 58% من الطلاب يتعلمون في الكليات و 42% يتعلمون في الجامعات (هناك تدنى في نسبة الملتحقين للجامعات بنسبة 1.3% سنويا). طرأ تدهور كبير على جهاز التعليم العالي خلال الأعوام الخمس الماضية جراء التقليلات الحادة التي فرضتها الحكومة.²² فلقد تقلصت الميزانية الحكومية للطلاب الواحد في الجامعات والكليات من 32,685 شاقول في عام 2001 الى 27,991 شاقول جديد في 2006, أي انخفاض بنسبة 22% من الهيزانتي (داغان-بوزاغلو, 2007). تضرر طلاب الجامعات والكليات وتضررت أيضا البنية التحتية جراء هذا التقليل (لم تطور المكتبات الجامعية, لم تفتح مسارات جديدة, تم تقليل طاقم العاملين في جهاز التعليم العالي , تم إغلاق أقسام, تم تقليل عدد المساقات والساعات التعليمية). أدى هذا التدهور الى ظاهرة هجرة الأدمغة من إسرائيل, حيث أن عدد كبير من طلاب لقب الماجستير والدكتوراة يفضلون أكمل تعليمهم في خارج البلاد لأن ظروف عملهم قاسية جدا في الأكاديمية الإسرائيلية (حيث يحصلون طلاب الماجستير والدكتوراة على أجر أدنى لعملمهم, 800 شاقول مقابل ربع وظيفة). حسب إحصائيات وزارة الداخلية يتصدر حملة الشهادات العليا قائمة المهاجرين من إسرائيل . يقدر عدد

²¹ يشكل طلاب الضواحي في هذه الكليات الخاصة 16% ويشكل الطلاب من البلدان الضعيفة أقتصاديا نسبة 26% (داغان-بوزاغلو, 2007).

²² تقلصت ميزانية التطوير للتعليم مثلا من 803,628 شاقول في عام 2001 الى 532,793 شاقول جديد في عام 2006 (داغان-بوزاغلو, 2007). تقلصت ميزانية ساعات التعليم من 8,688 شاقول للطالب الواحد في 2001 الى 7,290 شاقول في 2006 (تقرير مركز "أدفا" لميزانية 2007).

الأسرائيليون الذين يتعلمون اليوم في الولايات المتحدة فقط بثلاثة آلاف طالب وطالبة (يديعوت أحرونوت , 20.10.2006).

المحاضرون غير الهائون (الذين يشكلون غالبية المحاضرين في الجامعات الإسرائيلية) يحصلون على مرتب مقابل ثمانية أشهر بدل سنة كاملة ولا يحصلون على أذنى حقوق العمل الأساسية (مثل مخصصات التقاعد ومخصصات الأستجمام السنوية وغيرها). طاقم المحاضرين والباحثين ال داعمون في السنة الدراسية 2006-2007 م كون من 4.949 شخص. التمثيل النسائي في هذه الفئة قليل جدا , بالرغم من التمثيل النسائي المرتفع من بين طلاب البكالوريوس (55.3%) والماجستير (57.3%) والكتوراة (52.1%). في عام 1995 كانت نسبة النساء في الطاقم الأكاديمي 20.4% و 7.8% من طاقم حملة درجة البروفيسورة وبعد عقد من الزمن وصلت نسبتهن الى 25.1% و-11.9% على التوالي (في جامعة حيفا وصلت نسبة النساء في الطاقم الأكاديمي الى 37.7% وفي معهد التخنيون في حيفا الى 14.8%).

هنالك تراجع ملحوظ في الأستثمارات في الأبحاث في أسرائيل مما سيؤدي بقاء اسرائيل في ال خلف حيث تتحول من دولة رائدة في مجال الأبحاث الى دولة متوسطة في هذا المجال . سينعكس هذا التراجع على الدخل القومي الفردي ودخل الدولة وعلى مستوى المعيشة .

3. تدهور جهاز الصحة: تقليص حصة الحكومة وأرتفاع حصة المرضى في تمويل الخدمات الصحية

يعد جهاز الصحة في أسرائيل من الأجهزة الصحية المتقدمة عالميا ولكن إذا استمرت التقليلات بميزانيات جهاز الصحة التي بدأت منذ عدة سنوات , فهناك قلق حقيقي على مستقبل هذا الجهاز (سفيي سكي, 2006). عملية الخصخصة طالت أيضا جهاز الصحة حيث تستهدف وزارة المالية الأستلاء على صناديق المرضى . خلال السنوات الأخيرة قلصت الحكومة الميزانية المخصصة لجهاز الصحة . هذه الميزانية تشمل ميزانية المصروفات الجارية , ميزانية التطوير وتكلفة سلة الخدمات لصناديق المرضى .

سن قانون التأمين الصحي في 1994 وشمل مجموعة خدمات واسعة ولكن لم ينص على آلية عمل لتخسين الخدمات المشمولة في سلة الخدمات حسب التغييرات الديموغرافية والتكنولوجية . بعد فترة من سن القانون بدأت الحكومة في تقليص حصتها بتمويل الخدمات بينما تضاعفت حصة المرضى بتمويل الخدمات الصحية . فمثلا جميع الأدوية الجديدة التي ظهرت في السوق بعد سن القانون لم تشمل في قائمة الأدوية الممولة حكوميا , فقط المرضى المؤمنين في شركات تأمين خارجية (تأمين مكمل أو تأمين خاص) يحصلون على هذه الأدوية بسعر مخفض. فرض قانون التأمين الصحي على المرضى أيضا دفع خدمات عديدة مثل زيارة طبيب متخصص ودفع رسوم فحوصات في العيادات التابعة للمستشفيات. الفئات المتضررة جدا من هذا التحول هم المرضى المزمنون , ذوو الدخل المنخفض , مسنون , ومواطنون فلسطينيون الذين اضطروا أن يتنازلوا عن العلاج أو عن الأدوية بسبب تكلفتها العالية.

أدى تقليص حصة الحكومة في تمويل سلة الخدمات الصحية الى تعويل الخدمات الطبية الى طابع تجاري ووسعت الفجوات بين فئات المجتمع فلم يعد بمقدور جميع السكان تمويل خدمات صحية غير مشمولة في سلة الخدمات الممولة حكوميا . هنالك تخوف حقيقي على أن الفجوات الأقتصادية سوف تنعكس على الحالات الصحية بين فئات مجتمع مختلفة . فمثلا طرأ أرتفاع حاد على المصروفات التي تدفع لشركات التأمين مقابل التأمين

الصحي الهكمل والخاص والمصروفات التي تدفع على الأدوية والعلاجات غير المشمولة في سلة الخدمات من 2.8 مليار شراؤل في عام 1997 الى 6.2 شراؤل في عام 2004.

هنالك تفاوت بين الفئات العشرية المختلفة بما يتعلق بالمصروفات الشخصية على التأمينات الصحية ا لمكاملة والخاصة. في حين سجل ارتفاع لدى كل الفئات العشرية بين عام 1997 و2005 من 10% الى 24% , كان هنالك تفاوت بين المبلغ التي تدفعها كلا منها . فمثلا دفعت العائلات من الفئة العشرية الثانية 58 شراؤل شهريا , ودفعت العائلات من الفئة العشرية السادسة 131 شراؤل في حين دفعت العائلات من الفئة العشرية العاشرة 391 شراؤل. عندما تمول كل الخدمات الطبية من الحكومة ومن الأشتراك الصحي تكون هنالك مساواة بين كل شرائح المجتمع. ولكن عندما تقلص الحكومة حصتها في تمويل الخدمات الصحية وقسم من الخدمات تعطى فقط للمؤمنين صحيا في صناديق الرعاية الصحية المكاملة والخاصة يبرز عدم المساواة بين شرائح المجتمع على المستوى الصحي. يمكن تلخيص ذلك بتراجع الدولة عن التزامها لتأمين الحق للصحة والذي يعتبر خرق لحق الصحة حسب الوثيقة التي صادقت عليها إسرائيل في 1991.

4. تدهور في تأمين الشيخوخة وتوسيع النقاط الأقتصادي

يعتبر تأمين الشيخوخة (برنامج الأذار لجيل التقاعد) احد أسس العمل الوئيسية في سوق العمل العصري . ففي سنوات العمل يقوم العامل بدفع جزء من راتبه الشهري ويضيف مشغله جزء آخر (عادة حصة أكبر من حصة العامل) في برنامج توفير يدفع للعامل كراتب شهري عند تقاعده عن العمل. هدف هذا البرنامج تأمين مستوى معيشة مشابه الى حد ما الى مستوى المعيشة التي اعتاد عليها العامل خلال سنوات عمله , حيث أن تأمين الشيخوخة التي تدفعه مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل ضئلي جدا ولا يضمن للمتقاعد العيش بكرامة . هنالك تراجع كبير بعدد المؤمنین ببرامج التأمين للشيخوخة حيث تصل نسبتهم اليوم فقط الى 60% من العمال , غالبيتهم يعملون في أماكن عمل ثابتة تتبع لقوانين عمل جماعية , اما البقية (العمال من الفئات العشرية المنخفضة) فليس لها تأمين للشيخوخة يضمن له الحماية من العيش تحت خط الفقر . هناك حاجة ماسة لضم عدد أكبر من العمال في برامج لتأمين الشيخوخة بالإضافة الى تقليص الأضرار التي سببتها الحكومة لبرامج تأمين الشيخوخة نتيجة تقليص الميزانيات في عام 2003. ضمن هذه التقليلات خصصت الحكومة صناديق التقاعد وأبعدت منظمات العمال عنها وباعت قسم منها لشركات تأمين خاصة. أسأت الحكومة في شروط الأستثمارات لشركات التقاعد حين فرضت عليهم أستثمار غالبية أموالهم (70%) في البورصة الحرة بدل من الأستثمارات الآمنة ذات العائد القليل , وذلك بهدف السيطرة على صناديق التقاعد لصالح رأس المال الحالي . إسرائيل تنحو نحو الولايات المتحدة في هذه السياسات فأن اي زعزعة للبورصة سيؤدي الى حالة من الفوضى الأقتصادية عندما يجد هؤلاء الموظفين أن مخصصات شيخوختهم قد تلاشت عند انهيار البورصة .

وافقت الحكومة على رفع حصة شركات التأمين في إدارة برامج التأمين على حساب حصة المدخرين . قلصت الحكومة الفوائد التي وعدت بها لشركات التأمين , ورفعت جيل التقاعد للنساء والرجال الى 67 عام. هناك دعوة في أروقة الكنيست الى سن قانون يلزم بفرز مخصصات للتقاعد ونقلها لحصة شركات التأمين حتى يتمكن دفع رواتب التقاعد للمتقاعدين بدل من زيادة أرباح شركات التأمين وهناك مطالبة لسن قانون تقاعد أزامي لزيادة عدد المدخرين للشيخوخة وتصلح الأضرار الجسيمة التي ذكرت أعلاه . هنالك مطالبة أيضا لرفع تأمين الشيخوخة الذي يدفعه مؤسسة التأمين الوطني لكي يضمن حياة كريمة للمسنين .

يعكس الوضع اليوم الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع حيث ينعم ال مستخدمون من الفئات ذات الدخل المتوسط والعالي من تأمينات للشيخوخة بينما لا توجد تأمينات شيخوخة لعمال ذوي الدخل المنخفض. هنالك فوارق شاسعة بالمبالغ التي تدخر للشيخوخة التي سوف تنعكس لاحقاً على مستوى معيشة المتقاعدين . فمثلاً في عام 2005 وفرت عائلة متوسطة من الفئتين العشريتين العليا 32 مرة أكثر من عائلة متوسطة من الفئة ان في أسفل الهرم التراتبي (وأكثر ب-9 مرات من عائلة متوسطة من الفئة العشري الثالثة والرابعة وأكثر ب-3.8 مرة من عائلة متوسطة من الفئة العشري الخامسة والسادسة وأكثر بمرتين من من عائلة متوسطة من الفئة العشري السابعة والثامنة).

5. نتائج حرب لبنان الثانية على المجتمع الإسرائيلي

أدت حرب لبنان الى خسارة جسيمة في الأرواح وفي البنية التحتية في منطقة الشمال²³ على أثر 3986 صاروخ (الذي صرح به رسمياً) الذين سقطوا أثناء الحرب (الخسارة طبعاً كانت أكبر بكثير في الجانب اللبناني). حسب التصريحات الرسمية قتل 44 مواطناً (منهم 18 مواطناً فلسطينياً) وجرح 2000 آخرون، كما وقتل 119 جندي وجرح 400 آخرون. نزح حوالي 300,000 مواطناً من بين مليون مواطناً في منطقة الشمال الى منطقة المركز ومنطقة الجنوب²⁴ لمدة 33 يوماً. أصابت الصواريخ مباني سكنية وغير سكنية ولكن معظمها سقط في مناطق مفتوحة والتي أدت الى نشوب حرائق في الأحرش الطبيعية²⁵. توقفت عن العمل كثير من أماكن العمل (ميناء حيفا) مما أدى الى خسارة جسيمة للأقتصاد الإسرائيلي تقدر بمليارات الدولارات. وقعت وزارة المالية مع نقابة العمال (الهستدروت) ونقابة أرباب الصناعة على تعويض 80% من خسائر سكان الشمال.

أشار بنك إسرائيل ان حرب لبنان أدت الى ارتفاع في عجز ميزانية الدولة بنسبة 1.1%، وتباطؤ اقتصادي في النصف الثاني من السنة. تم تقييم تكلفة الحرب 24 مليار شاقلاً يخصص قسم منها (8.2 مليار شاقلاً يدفع على مدار السنوات الثلاث القادمة) لوزارة الدفاع ويخصص قسم آخر لتعويض المتضررين ولأعادة بناء البنية التحتية (قدرت الخسائر المباشرة وغير المباشرة للبنية التحتية ب-4.5 مليار شاقلاً)، والقسم الأخير يحول للسلطات المحلية، لمؤسسات الأسعاف وغيرها. قررت الحكومة تغطية تكاليف الحرب في عام 2007 عن طريق رفع ميزانية المصروفات من جهة وتقليص الخدمات الاجتماعية وجهاز التأمين الاجتماعي من جهة أخرى. بالإضافة لذلك قررت الحكومة تأجيل وتجميد برامج تم الألتزام بها سابقاً مثل برنامج محاربة الفقر وبرنامج "النقبة 2015" وذلك على أثر التقليص في ميزانيتها.

هذه التقليصات سوف تضر جداً بالأسر أحادية ولي الأمر، العاطلين عن العمل، المواطنين محدودي القدرات، المسنين، المرضى المزمنين، الأسر كثيرة الأولاد، المهاجرين اليهود. قررت الحكومة تقليص الخدمات الاجتماعية التي تعتمد عليها الشرائح الضعيفة في المجتمع، وبالمقابل تجميد عملية تخفيض الضرائب والتسهيلات الضريبية، التي تساعد الأغنياء على وجه الخصوص. أشار تقرير مركز أدفا التحليلي لميزانية الدولة المقترحة لعام 2007 أن هذه السياسة التي تنتهجها حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ سنوات ال-90 تزيد من أفقر المجتمع،

²³ وصلت صواريخ حزب الله (الكاتبوشا) الى منطقة حيفا، طوريا، العفولة، الخضيرة، بنيامين، بيت شينان. أكثر من ألف صاروخ سقط في منطقة كريات شمونة (موقع فيكوبديا الإلكتروني www.wikipedia.org).

²⁴ تحولت المدارس الثانوية في أيلات الى مخيم أستوعب كمية كبيرة من النازحين. أقامت الوكالة اليهودية هي الأخرى مخيم لأولاد منطقة الشمال (17,000) في منطقة المركز وأقام رجل الأعمال أركادي غابدمالك مدينة من الخيم في منطقة الجنوب

²⁵ أدت الحرائق الى تدمير مئات الآلاف من الشجر التي من الصعب أعادتها في 60 سنة القادمة www.wikipedia.org.

تدعيم الرأسمالية وتوسيع التناقض الاقتصادي , وأنه كان على الحكومة رفع ضريبة الشركات بشكل استثنائي مثل بعض الدول التي تنتهج هذه السياسة في حالة الطوارئ بدل التقليل في جهاز التأمين الاجتماعي.

حسب إحصائيات وزارة المالية سوف تخسر الدولة ما يقارب 27.8 مليار شواقل جديد في 2007-2010 نتيجة تقليص الضرائب المباشرة وتقليل ضريبة الشركات , نصف هذا المبلغ يكفي لسد تكلفة الحرب . بينما تسمح الحكومة للأغنياء بالتمتع من تقليص الضرائب تطلب من شرائح المجتمع الضعيفة بالتخلي بالصبر حتى يتحقق حلم النمو الاقتصادي , فحسب تصريحات المسؤولين إذا أستمروا النمو الاقتصادي بنسبة 4% سنويا لمدة أربع سنوات متتالية سوف تقلص الفوارق الاجتماعية بين شرائح المجتمع الإسرائيلي مثل باقي الدول المتطورة . ولكن هذه الوعود تتناقض مع الواقع الإسرائيلي . ففي خلال السنوات الثلاث الماضية كان هنالك نمو اقتصادي وأيضا تقليص في مصروفات الحكومة , أستمروا في عملية الخصخصة وتقليل الضرائب , والتي أدت الى تدهور في المؤسسات التعليمية , تقلص حجم الطبقة الوسطى , توسيع التناقض الاقتصادي وأرتفاع عدد الفقراء , كل هذا وبالرغم من النمو الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي²⁶.

أشار التقرير الذي قدمته "جمعية نساء من أجل ميزانية عادلة " أن الحكومة أعفت الشريحة ذات الدخل العالي والشركات من المشاركة في دفع تكلفة الحرب . غالبية الفئة ذات الدخل العالي هم من رجال (88%) ونسبة الرجال كبيرة جدا من بين أصحاب الشركات الكبيرة (أعلى من 98%).

وبالمقابل ألقى عبء دفع تكلفة الحرب على الفئة ذات الدخل الأدنى وعلى العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية وعلى المتقنين لهذه الخدمات وعلى متلقي مخصصات الشيخوخة . كل من يتقاضى أجر أدنى يساهم بحوالي 600 شيكل جديد سنويا لتغطية تكاليف الحرب (غالبية هذه الفئة هم من النساء- ثلثي مقابل ثلث من الرجال), حيث أن قانون التنويرات رفض تطبيق المرحلة الثالثة من رفع الأجر الأدنى في الأشهر الماضية .

سيضطر العاملون في مجال الخدمات الاجتماعية مثل التعليم , الصحة والرفاه الاجتماعي أيضا في المساهمة القصرية لتمويل تكاليف الحرب وهم بغالبيتهم من النساء²⁷ . ليس فقط العاملين في هذه المجالات هم من النساء بل أن غالبية متلقي هذه الخدمات هم من النساء ولذلك هـ ن اللواتي سيتحملن تغطية تكاليف هذه الحرب أكثر من الرجال لأن ميزانية عام 2007 المقترحة تقرر بتقليل حاد في هذه المجالات²⁸ . غالبية متلقي مخصصات الشيخوخة من التأمين الوطني هم من النساء (58%) وغالبية متلقي تأمين الدخل هم من النساء (65%) وغالبية متلقي مخصصات المساعدة الطبية هم من النساء (71%) وحوالي 100% من متلقي مخصصات الأولاد ومنح الولادة هم نساء . قانون التنويرات لعام 2007 يحدد إجراء تغييرات بنوية في مؤسسة التأمين الوطني مثل إغلاق فروع وتقليل الخدمات لقطاعات تشكل فيها النساء نسبة كبيرة . مثلا تقلص في طاقم الموظفين بنسبة 6% سنويا على مدار السنوات الخمس القادمة (75% من طاقم الموظفين في مؤسسة التأمين الوطني هم نساء).

²⁶ النمو الاقتصادي الذي لا يصحبه استثمار اجتماعي لا يكفي لتقليص الفجوات الاقتصادية

²⁷ 77.7% من طاقم العاملين في جهاز التعليم و 73.4% من طاقم العاملين في جهاز الخدمات الصحية و 85.3% من طاقم العاملين في مجال الرفاه الاجتماعي هم من النساء (www.adva.org.il).

²⁸ كانت ميزانية الصحة للفرد الواحد في عام 2005, 581 شاقل وفي عام 2007, 532 شاقل جديد (مع العلم أن ميزانية عام 2003 في هذا المجال كانت 607 شاقل جديد أي أن هنالك تدهور مستمر على مر السنوات الأخيرة). ميزانية التعليم هي أيضا في تراجع مستمر من 8,688 شاقل في عام 2001 الى 7,290 شاقل في عام 2006 للفرد الواحد (www.adva.org.il).

سيشارك متلقي مخصصات الشبخوخة (الفئة الرابعة) في دفع تكاليف الحرب الأخيرة , وذلك عن طريق تحويل التقليل الذي كان في عام 2002 بنسبة 4% من تقليل مؤقت الى تقليل ثابت , وتجميد جديد لمخصصات الشبخوخة حتى نهاية عام 2007 وعدم المطالب برفع مخصصات الشبخوخة.²⁹

أقر قانون التوظيفات إلغاء التمويل الحكومي للتدريب المهني , فحسب ميزانية 2007 المقترحة هنالك تقليل بنسبة 14% من دورات التدريب المهني والذي يضاف لتقليلات السنوات الماضية.³⁰ لم تتضمن ميزانية 2007 برامج لتطوير النساء في منطقة النقب والجليل , لم تتضمن برامج لتقديم العون للمشاريع الصغيرة , لم تتضمن برامج لأقامة أطر تجارية لمشاريع صغيرة , ولم تتضمن تعويض جراء الخسارة في دخل النساء اللواتي لا تعملن في السوق غير الوسمية ولم تتضمن تعويض لنساء الشمال اللواتي يعتمدن على المخصصات (مخصصات ضمان الدخل , مخصصات الأسر أحادية المعيل وغيرها).

في حين عوضت الحكومة شرائح عديدة من المجتمع الإسرائيلي قامت بلأخراج النساء من برنامج التعويض الحكومي . اكثر الشرائح التي تضررت من جراء الحرب كانت النساء اللواتي يعملن في وظائف جزئية أو مؤقتة أو اللواتي يدرن مشروع اقتصادي صغير . هذه المجموعة من النساء التي تعاني من ضائقة مالية في الأيام العادية تضررت بشكل مضاعف جراء الحرب حيث خسرت مدخولها ولم تعوض .

تشكل النساء العاملات ثلثي العمال الذين يتقاضون الأجر المنخفضة في سوق العمل الإسرائيلي وثلثي العمال في الوظائف الجزئية . وكما هم معروف أن الأجر المتوسط في المناطق ال طرفية (مثل الشمال والجنوب) أقل من منطقة المركز والتي تكثر فيها البلدات الفلسطينية وبلدات التطوير . هذه المناطق الهامشية بعيدة نسبيا عن مركز التوظيف الأساسي في البلاد . تعكس نسبة العمال العالية الذين يتقاضون الأجر الأدنى مدى حجم قطاع العمال الذين يعملون في وظائف جزئية أو مؤقتة . فمثلاً الأجر المتوسط للنساء في البلدات الفلسطينية كان أقل من الأجر الأدنى (شورتس , 2005).

تعد منطقة الشمال احدى المناطق التي يتقاضى فيها حوالي 10% من العمال مخصصات تأمين الدخل (يفترض أن غالبية هذه الشريحة هي من النساء العاملات) . أنهارت في فترة الحرب معظم أجهزة الدعم الحكومي حيث لم تكن السلطات المحلية جاهزة للعمل في حالة الطوارئ . غالبية موظفو تلك السلطات المحلية غادروا المنطقة تاركين من بقوا في الورا بدون خدمات (مثل توفير الطعام , خدمات الرفاه الاجتماعي , خدمات صحية ونفسية) . لم يحصلوا المكاتب الحكومية وفروعهم المنطقية على تمويلي خاص للعمل في حالة الطوارئ ولذا لم تكن خدماتها كافية بالإضافة الى فشل الجبهة الداخلية من إعطاء حماية كافية وشاملة لكل البلدات (الفلسطيني منها على وجه الخصوص) . لم تكن أماكن العمل والمؤسسات التعليمية مجهزة أمنيا على الوجه المطلوب . بالإضافة لذلك , قلصت شركات تجارية عديدة من خدماتها أثناء الحرب (مثل البنوك والشركات التلفزيونية) . وفي هذه الأجواء وعلى أثر انهيار معظم الخدمات البلدية وعلى وجه الخصوص الخدمات الصحية وخدمات الرفاه الأقتصادي بدأت جمعيات كثيرة بجمع المعلومات وإعطاء بعض الخدمات والدعم لنساء الشمال .

²⁹ في عام 2002 كانت مصروفات الشبخوخة للتأمين الوطني 48 مليار شراقل وأنخفضت في عام 2006 الى 44.4 مليار شراقل جديد .
³⁰ في عام 2000 كان عدد المشتركين في دورات التدريب المهني للعاطلين عن العمل 38,070 (48% منهم من النساء) وفي عام 2005 كان هنالك 7,934 مشترك (55.5% منهم من النساء) . حسب تقرير وزارة العمل هنالك 900 عاطل عن العمل مشترك في دورات للتدريب المهني في النصف الأول من عام 2006 (www.adva.org.il).

أن قانون حماية العمال في حالة الطوارئ لا يشمل النساء اللواتي يملكن مشروع خاص أو اللواتي يعملن في سوق العمل غير الرسمي (مثل الحاضنات والعمالات في البيوت). كثير من النساء اضطرن أن يخسروا أيام عمل لأن لم تتوفر لديهن أطر لرعاية أطفالهن أو أطر لرعاية المسنين والمعاقين ولكنهن لم يعوضوا عن خسارة أيام عملهن. كثير منهن فصلوا جراء غيابهن، بعضا منهن اضطروا أستغلال أيام عطلهن السنوية. بعض أرباب العمل أستغلوا غياب النساء وقلصوا من أجورهن.

6. ميزانية الدولة لعام 2007- مرآة للسياسة الاقتصادية لحكومة أولمرت

تعكس ميزانية الدولة لعام 2007 السياسة الاقتصادية لحكومات إسرائيل المتعاقبة بالرغم من تغيير الأحزاب المشاركة في الحكومة. قدم مركز "أدفا" (مركز للمعلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل) تقريره التحليلي السنوي ل هذه الميزانية وملخصه، أن العقد الأول من القرن ال- 21 سيسجل ب"العقد الضائع للمجتمع الإسرائيلي" حيث شهد انخفاض ملحوظا في الميزانية الاجتماعية للفرد بنسبة 12%³¹ أشار التقرير للثمن الباهظ الذي يدفعه المجتمع الإسرائيلي جراء أستمرار حكومات إسرائيل المتعاقبة بأستعمال خيار واحد فقط (أستعمال القوة العسكرية لحل الصراع مع لبنان والسلطة الفلسطينية) من بين الخيارات التي يمكن أستعمالها في مواجهة الصراع مع جاراتها مثل التوصل الى حل سلمي الذي من الممكن أن يصحبه نمو اقتصادي لكل الأطراف. أشار التقرير أن التقليلات في ميزانية 2007 والتقليلات المرتقبة لعام 2008 أضافة للتقليلات الحادة في الأعوام الماضية (2001-2004)، ستؤدي الى تدهور إضافي في جميع المجالات الحياتية: مجال التعليم، التعليم العالي، الصحة، المسكن والرفاه الاجتماعي. ما يميز هذا العقد هو رعود اقتصادي مصحوب بزيادة في ميزانية الأمن. التقليلات الحادة التي فرضت في 2001-2004 لكانت نتيجة الرعود الاقتصادي من جراء الأنتفاضة الثانية ونتيجة لقرار الحكومة بزيادة ميزانية وزارة الدفاع.³² بينما قلصت الحكومة ميزانية الخدمات الاجتماعية زادت ميزانية وزارة الدفاع.³³

شهد العقد الماضي تدهور اقتصادي ملحوظ في إسرائيل كلما كانت مواجهة عسكرية مع إحدى جاراتها. أشار التقرير أن ليس هنالك أمل للتغيير ما دامت الحكومات الإسرائيلية تستعمل فقط قوتها العسكرية لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والصراع الإسرائيلي-العربي. قدم التقرير اقتراح لتبني سياسة اقتصادية داخلية والتي تضمن تقسيم عادل لتكلفة هذه المواجهات العسكرية حتى لا تتوسع الفجوات الاجتماعية. ولكن على غرار ذلك تنتهج حكومات إسرائيل المتعاقبة سياسة ليبرالية جديدة تمثل ليس فقط في تقليلات في الميزانية من أجل تمويل الحرب بل تسعى الى تقليص مصروفات الحكومة لمصلحة الأغنياء من خلال تخفيض الضريبة للفئة العشرية العليا من الهرم التراتبي. ففي عام 2005 قررت الحكومة زيادة ميزانية المصروفات بنسبة 1% سنويا من جهة ومن جهة أخرى قررت الحكومة تخفيض الضرائب المباشرة على الدخل وتخفيض ضريبة الشركات. هذا التقليل يعود بفائدة على الأغنياء فقط وبالتالي كان هنالك انخفاض في مستوى المعيشة لكثير من الأسرائيليين في

³¹ من 13,301 شاقل في 2001 الى 11,679 شاقل في عام 2007.

³² تشكل ميزانية وزارة الدفاع 17.7% من ميزانية الدولة (لا تشمل الميزانيات غير العادية والبرامج الخاصة). تحتل إسرائيل المكان السابع من بين الدول التي تصرف جزءا كبيرا من ميزانيتها على الأمن

³³ حصلت وزارة الدفاع بين 1989 و 2006 جراء الأنتفاضة الأولى والثانية وحرب لبنان الثانية على مخصصات إضافية لميزانيتها العادية بقيمة 37,4 مليار شاقل جديد. وصلت هذه المخصصات الإضافية (غير العادية) في عام 2003-2004 بسبب الأنتفاضة الثانية الى 12% من ميزانيتها الجارية وفي عام 2007 سوف تصل الى 9.5% من الميزانية الجارية جراء حرب لبنان الثانية. وزارة الدفاع تطالب اليوم بزيادة ميزانيتها العادية وايضا بزيادة بالمخصصات غير العادية (www.adva.org.il).

الوقت الحالي (تقلص الطبقة الوسطى وازدياد في نسبة الفقر) وايضا طرأ انخفاض في الاستثمار في الأجيال القادمة (تقليص في ميزانية التعليم والتعليم العالي). أي أن هذه السياسة ستؤثر أيضا على الأجيال القادمة. طرأ تراجع مستمر في الميزانية منذ عام 2001 (معدل ما يحصل عليه الفرد³⁴ من ميزانيات ومصروفات حكومية "الأستهلاك الجماعي")³⁵ من أجل تدعيم المجتمع و لنمو الاقتصادي المستقبلي. نتيجة لهذه التقليلات طرأ تقليص في الاستثمارات الحكومية في الأبحاث والتطوير, تقليص في ساعات تدريس في جهاز التعليم, تدنى في مستوى التعليم العالي, تقليص سلة الخدمات الصحية, انخفاض في أجر مستخدمي الدولة وتآكل في شبكة التأمين الاجتماعي.³⁶

تبرر الحكومة سياسة التقليلات (حسب تصريحاتها) على أنها تشجع النمو الاقتصادي وذلك عن طريق منح تسهيلات لوأس المال (تقليص في الضرائب وضرائب الشركات) لتشجيعه على الاستثمار. في السنوات الثلاث الأخيرة سجل ارتفاع ما في الاستثمار في السوق الإسرائيلي (بعد سنوات الانقراض) ولكنه لم يصل على ما كان عليه ما قبل الانقراض. سجل الارتفاع بمعظمه في مجال التكنولوجيا الرفيعة في حين لم يلاحظ تغيير ما في المجالات الأخرى. يجدر بالذكر أن مجال التكنولوجيا ال رقيقة مقصور على المناطق المركزية وليس له فروع في المناطق الطرفية.

خلاصة

تناول هذا الفصل بأسهاب تأثير السياسة الاقتصادية الليبيرالية (التي أنتهجتها حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ سنوات الثمانينات والتسعينات) وحرب لبنان الثانية على المشهد الاجتماعي في إسرائيل خلال عام 2006. لم يتقلص التقاطب الاقتصادي الذي تبلور منذ سنوات التسعينات على الرغم من النمو الاقتصادي المتجدد الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي منذ 2003 بل ازداد سوءاً. طرأ تراجعاً إضافياً في عام 2006 نتيجة التقليلات في الميزانيات الحكومية (من أجل تمويل حرب لبنان الثانية) على أجهزة التعليم, التعليم العالي, الصحة, المسكن, الرفاه الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية. بالمقابل أشدت حدة ظواهر الفساد, الأجرام والدعارة نتيجة لزيادة ظاهرة الفقر في المجتمع الإسرائيلي.

بالرغم من ازدياد حدة التقاطب الاقتصادي في إسرائيل في السنوات الأخيرة إلا أنه لم يتبلور وعي طبقي بين الفئات المستضعفة ولم يفرز صراعاً طبقياً متحدياً للنظام الاجتماعي والسياسي وذلك لأسباب عديدة. تتبنى النخب الحاكمة أدوات عديدة للحفاظ على السلم الاقتصادي الداخلي و تمنع بذلك حدوث انفجار داخلي الذي ممكن أن يؤدي الى تفكك الدولة من الداخل. أولاً, تستعمل هذه النخب خطاب الهيمنة الاقتصادي لتبرر فيه النظام الاقتصادي الليبيرالي. يلعب هذا الخطاب دوراً هاماً في كبت الصراع الطبقي في إسرائيل. فهذا الخطاب يخلق

³⁴ كانت ميزانية الحكومية للفرد 29,369 شواقل جديد في 2001 وانخفضت في 2006 الى 27,700 شواقل وأرتفعت الى 28,421 شواقل في 2007. لو أرادت الحكومة تحسين الخدمات الممولة حكومياً, كما وعدت في 2005 عن طريق زيادة ميزانية المصروفات بنسبة 1% سنوياً, لكانت ميزانية المصروفات الحكومية للفرد لعام 2007- 223.4 مليار بدل 203.6 مليار شواقل جديد (أي بفارق 20 مليار شواقل جديد). (www.adva.org.il).

³⁵ طرأ تقليص على المصروفات الاجتماعية للفرد في 2001-2007. ففي 2001 كانت 13,301 شواقل, تقلصت الى 11,679 شواقل في 2006. لو أرادت الحكومة المحافظة على المصروفات لكانت ميزانيتها في هذا المجال لعام 2007, 95.3 مليار بدل من 83.7 مليار شواقل جديد. لو أرادت الحكومة تحسين التعليم, الصحة, الرفاه الاجتماعي والمسكن عن طريق زيادة الميزانية الاجتماعية للفرد بنسبة 1% (كما وعدت في 2005) لكانت الميزانية لعام 2007- 101.2 مليار بدل 83.7 مليار شواقل جديد, أي بفارق 17.5 مليار شواقل جديد (www.adva.org.il).

³⁶ كانت ميزانية التأمين الوطني في عام 2006, 44.4 مليار شواقل جديد مقارنة مع 48.4 مليار شواقل لعام 2001. في 2005 كانت 43.3 مليار أي بأقل من 4.4 مليار شواقل جديد لو لم تكن التقليلات (www.adva.org.il).

توقعات اقتصادية بالنجاح عن طريق خلق ممنهج ومستمر للتوقعات بالتقدم الاقتصادي . ونتيجة لذلك هنالك اعتقاد سائد لدى معظم شرائح المجتمع الإسرائيلي أن المنظومة مفتوحة للجميع وان هناك مساواة في مبنى فرص العمل وأمكانية التقدم الشخصي على أساس تحصيل علمي أو خبرة في العمل متوفرة لكل فئات المجتمع (أي أن الحراك الاجتماعي متوفر للجميع) . فعليه لا يمكن أنتقاد المنظومة الاقتصادية (بنيتها، تاريخها، المهيمون عليها ، اتجاهاتها وفلسفتها) بل يجب أنتقاد المجهود الذي يقدمه الفرد للتقدم اقتصاديا . الفئات المستضعفة والفئة ذات الدخل المتوسط لا تسائل النخب الاقتصادية عن مصدر ثروتها (تاريخية تراكم الثروة)، لا تتسأل عن علاقات القوة والنفوذ وأثرها على التراكم الرأسمالي لدى النخب الاقتصادية، ولا تناقش الشبكات الاجتماعية ورأس المال الثقافي (بين الفئات الاقتصادية المهيمنة راسيا وأقيا) للمحافظة على استمرار الثروة بين أيديها. كما هذا يدل على أن غالبية الأسرائيليون نوتوا خطاب الهيمنة الاقتصادي لأقتصاد السوق.

ثانيا، تستحضر النخب الاقتصادية- السياسية التهديدات الخارجية لخلق تماسك اجتماعي داخلي وبهذه تتمتع من انفجار داخلي على أساس طبقي . ففي الحالة الإسرائيلية للحرب فوائد اقتصادية ، اجتماعية، سياسية، أيولوجية، ديموغرافية، تكنولوجية أكثر بكثير من حالة السلام . الحرب وحالة الحرب هي أمور ضرورية للتماسك الداخلي الإسرائيلي-اليهودي، بينما يشكل السلام خطر على الوحدة والتماسك الداخلي الإسرائيلي . منح الأولوية للأمن في كل مناحي الحياة الإسرائيلية تقود دائما للأستغائة المتكررة للوحدة القومية والتعاون الطوعي داخل المجتمع الإسرائيلي مما يكبت الفوارق الطبقية والصراع الطبقي المحتمل . أي أن الصراع العربي- الإسرائيلي ه و عامل مهم لكبت وأسكات الصراعات الطبقية بين اليهود ، لأنه يقوي العلاقات الاجتماعية ، يعزز الشعور بالتماسك الاجتماعي ويبعد الأهتمام عن مصالح ضيقة .

ثالثا، يقوم المجتمع المدني ومؤسساته بدور مهم في تخفيف الصراع الطبقي . منظمات الجمعيات المدنية الإسرائيلية-يهودية لها دور ما في تذويب وأطفاء شعلة الصراع الطبقي في إسرائيل . هنالك جمعيات (غير حكومية) كثيرة تقوم بسد الفراغ الذي تتركه دولة الرفاه الاجتماعي من أنسحابها التدريجي .

رابعا، تؤدي المساعدات والهيئات المالية التي تحظى بها إسرائيل (خصوصا المساعدات الحكومية من الولايات المتحدة والتبرعات من رأس المال اليهودي الشتاتي) الى تخفيف حدة التوترات الطبقية . هذه المساعدات تؤدي الى توسيع مبنى فرص العمل لفئات عديدة وتخفيف حدة المنافسة بينهم . تصرف غالبية هذه الأموال على الأمن وقسما منها يخصص لخدمات الرفاه الاجتماعي . هذه الأموال تؤثر أيجابا على مستوى المعيشة في إسرائيل وبالتالي تخفق تبلور وعي طبقي .

خامسا، هنالك أجماع في المجتمع الإسرائيلي على أن التقاطب الاقتصادي في إسرائيل بالرغم من أزياد حدته الا انه ما زال أقل حدة من التقاطب الاقتصادي في الولايات المتحدة ودول العالم الثالث . هذا وبالرغم من التقصص المستمر للطبقة الوسطى وتوسع الطبقة ذات الدخل المنخفض في إسرائيل منذ سنوات الثمانينات . سادسا، العمالة الأجنبية الرخيصة تؤدي الى توسع نطاق فرص العمل وتحرر الأسرائيليون من جميع الأعمال غير المرغوب بها وتقلص من تكلفة العمل لصالح أرباب الع مل. سابعا، ما زالت سياسة الرفاه الاجتماعي ، رغم التراجع المتواصل في السنوات الأخيرة ، تمنع ظاهرة الفقر المدقع مثل ظاهرة المتشردين في الولايات المتحدة (ولكن التقاطب الاقتصادي في إسرائيل أسوء بكثير من الدول الأوروبية ذات سياسة الرفاه الاجتماعي) . ثامنا، عملت رقابة العمال (الهستدروت) في الماضي وما زالت تعمل لكبت الصراع الطبقي . فمنذ تأسيسها في 1920 وضعت جل أهتمامها على عملية بناء الأمة على حساب الصراع الطبقي . كانت الهستدروت تملك ربع الأقتصاد

الأسرائيلي حتى سنوات التسعينات ، أي أنها كانت رب عمل وعامل في آن واحد . بالإضافة لذلك أعلنت الهستدروت على أنها ممثلة كل الأجيرين في سوق العمل وليس فقط العمال مما أجبرها على التنازل في سياستها بين المصالح المتناقضة لطبقة العمال والطبقة الوسطى وبالتالي منعت تبلور حركة عمالية أو حركة يسارية أشتراكية.

وأخيرا، بروز التصدعات الداخلية الأخرى هو عامل مهم لتهميش التقاطب الاقتصادي . الصراعات بين المتدينين والعلمانيين، بين اليهود والمواطنين الفلسطينيين أقوى بكثير من الصراع الطبقي . غالبية الجمهور يرى تماثل شديد بين الطبقات والمجموعات الأثنية (عدم المساواة بين اليهود من أصل شرقي ومن أصل أشكنازي) ، إن الصراع الأثني هو صراع على الموارد وليس صراع حضاري .

قائمة المراجع

- أبو بكر، خ. 2006. "المشهد الاجتماعي". تقرير "مدار" الاستراتيجي 2006. رام الله: مدار.
- بن يسرائيل، ح. فلر، ع. 2006. دولة إسرائيل تمس بشكل صارخ بحقوق العمال الأجانب الأساسية لأقامة عائلة مع أولاد. تقرير جمعية حقوق المواطن .
- بجيار، م. 2006. "العمل من دون كرامة : حقوق العمال وأنتهاكها"، التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن . جمعية حقوق المواطن .
- داغان-بوزاغلو، ن. 2007. الحق في التعليم العالي في إسرائيل : نظرة قانونية وميزانية . تل أبيب: مركز أدفا-معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل .
- حسون، ي. نجار، ن. وشتيوي، ع. 2006. تعويض النساء في الشمال جراء الحرب . نساء من أجل ميزانية عادلة.
- سفيرسكي، ب. 2006. ميزانية 2007 بعدسة جنديرية: من سيضطر دفع تكلفة حرب لبنان الثانية ؟ نساء من أجل ميزانية عادلة.
- سفيرسكي، ب. 2006. ميزانية منتقصة تصبح أما عاديا . أطباء لحقوق الإنسان-إسرائيل.
- سفيرسكي، ش. كونور-أنجليس، أ. 2006. عمال، مشغلين وكعكة الدخل القومي- تقرير لعام 2005. تل أبيب: مركز أدفا-معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل .
- سفيرسكي، ش. كونور-أنياس، أ. 2006. صورة عن الوضع الاجتماعي لعام 2006. تل أبيب: مركز أدفا-معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل .
- سفيرسكي، ش. شورتس، أ. 2006. الحاصلين على شهادة بجروت ، حسب البلدة 2004-2005. تل أبيب: مركز أدفا-معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل .
- سفيرسكي، ش. كونور-أنجليس، أ. 2005. صورة عن الوضع الاجتماعي لعام 2005. تل أبيب: مركز أدفا-معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل .
- سموحة، س. 1993. "تصدعات طبقية، أثنية وقومية والديموقراطية في إسرائيل"، في رام، أ. (محرر) المجتمع الأسرائيلي: نظرة نقدية. تل أبيب: بريروت.
- سيني، ر. 2005. تقرير الأمم المتحدة: 50 مليون طفل فقير يعيشون في الدول الغنية . هارتس 1.3.2005.

شورتس, أ. 2005. مكان السكن ومستوى الدخل في إسرائيل 2002. تل أبيب: مركز ادفا- معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.
اللجنة المركزية للأحصائيات, تشرين ثان 2006. الدخل المتوسط الكلي للمستخدمين الأسرائيليين.
قانون حماية العمال في حالة الطوارئ, 2006. كتاب القوانين: تسجيل ف. 2064 (تعديل غير مباشر: قانون محكمة العمل 1969 رقم 35)
العقد الاجتماعي المفقود: الأسقاطات الاجتماعية لميزانية 2007 المقترحة. قدمت في جلسة الكنيست 14.11.2006. مركز أدفا: معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل.
وضع الأكاديمية في إسرائيل. يديعوت احرونوت. 20.10.2006.
ناحميس, ر. 2007. الأنتاج الفردي للعرب في إسرائيل- ثلث من أنتاج اليهود. 18.01.07. ynet.co.il
مواقع أنترنت أخرى

www.adva.org

www.acri.org.il